الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح- ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص علاقات دولية

عنوان:

العلاقات الجزائرية الأمريكية في فترة

2012-1990

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم سياسية تخصص علاقات دولية

من إعداد الطالبتين :

✍ غدير دليلة

✍ غدير سناء

الأستاذ المشرف

حشود نور الدين

الموسم الجامعي 2012 -2013

تشكـــــــــــرات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. الحمد لله الذي أعاننا على إكمال هذه المذكرة وإخراجها إلى حيز الوجود...ولا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ حشود نورالدين الذي شرفنا بإشرافه على هذه المذكرة وملاحظاته وتوجيهاتهالمستمرة والقيّمة والتي لولاه ما خرج هذا الجهد المتواضع إلى حيز الوجود..

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل لمجهوداتهم الكبير..جزآهم الله عنا خير الجزاء...

وجميع أساتذة قسم علوم سياسية وكل طلبة الحقوق والعلوم السياسية وكل من ساهم من قريب او بعيد

إهداء

إلى الوالدين الكريمين...

الى كل افراد عائلتي..

إلى الأهل والأقارب...

إلى كل زملاء الدراسة ورفقاء الدرب

إلى كل صديقاتي وأصدقائي ,وكل من يعرفني من قريب او بعيد

إلى كل من يحمل لقب غدير

غدير دليلة

إهداء

اهدي هذا العمل لمن ربط الله بهما العبادة والإيمان اذ قال بعد بسم الله الرحمان الرحيم "وقضى ربك ألا تعبدوا لا اياه وبالوالدين احسانا " صدق الله العظيم واللذان وفرا لي جوا التدرج للمعالي وسهرا كي اناه وتعبا كي ارتاح والدي العزيزين.

الى كل افراد عائلتي الى اخوتي وأخواتي الفاضلات والى ابنة اختي الصغيرة "ريم"وإلى كل افراد عائلة "غدير"

الى كل اصدقائي وصديقاتي وبالأخص صديقتي هدى

الى الأستاذ المشرف نور الدين حشود

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل المتواضع

وارجو ان يحض هذا العمل بقبول الجميع

غدير سناء

الفهرس العام

المحتوى .....

الاهداء 01

الشكر .....03.....

مقدمة .....05...

الفصل الاول: الاطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الامريكية.....

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الامريكية في ظل الثنائية القطبية.....12..

المبحث الثاني العلاقات الجزائرية الأمريكية في ظل الاحادية القطبية.....15.....

المبحث الثالث الوضع الداخلي والخارجي للعلاقات الجزائرية الامريكية.....19..

المبحث الرابع:العلاقات بعد 11 سبتمبر 2001.....27..

الفصل الثاني: مجالات التقارب بين الجزائر والولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الاول:المجال السياسي.....34

المبحث الثاني:المجال الاقتصادي.....39

المبحث الثالث:المجال الأمني.....45

الفصل الثالث:معوقات التقارب الجزائري الأمريكي.

المبحث الأول:قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان.....52.

المبحث الثاني:القضية الفلسطينية والصحراوية.....56.

الخاتمة.....71.

قائمة المراجع.....73

ان تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية تعود جذوره الى مشاركة تاريخ طويل من العلاقات الودية،عند إعتراف الجزائر بإستقلال الولايات المتحدة فقد كانت الجزائر من بين الدول الأولى التي إعترفت بإستقلال الولايات المتحدة 1776.

بعد دخول العالم في صراع ثنائي القطبية بين قوتين عظمتين في إطار الحرب الباردة لم تكن العلاقات بين البلدين واضحة نظرا لدخول الجزائر تحت نير الإحتلال الفرنسي وإهتمام الولايات المتحدة بالحرب وسعيها لتحقيق الزعامة الامريكية على العالم وبعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وإنفراد الولايات المتحدة بالزعامة سعت الطرفان لإستعادة علاقات جديدة متينة لكن بدخول الجزائر ازمة امنية في التسعينيات شكل عثرة امام العلاقات بين البلدين ،ومنعت من تطوير العلاقات فوقفت الولايات المتحدة دور الملاحظ والمراقب عن بعد للأحداث التي شهدتها الجزائر إزاء إلغاء الإنتخابات التشريعية 1992وبعد وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ الى السلطة،وبمجيء الرئيس الجديد عبد العزيز بوتفليقة الى السلطة شهدت العلاقات الجزائرية الامريكية قفزة نوعية وتطورا ملحوظا بهدف توثيق العلاقات الثنائية ،وبعد هجمات 11سبتمبر 2001 سعت الإدارة الامريكية الى توسيع افاق التعاون وتكثيفه مع حليفتها الجزائر خاصة في مكافحة الإرهاب والتنسيق الأمني والتبادل الإقتصادي، كما دخلت العلاقات في مرحلة ديناميكية واعدة جدا واقوى مما كانت عليه من اي وقت مضى.

فبالرغم من التقارب الملحوظ بين البلدين الا ان هناك عقبات تقف امام مسار العلاقات الجزائرية الامريكية

والتي تمثلت في الديموقراطية وحقوق الانسان في الجزائر خاصة بعد تعثر المسار الانتخابي والذي ترتب عنها ازمة امنية في التسعينيات، وكذا القضية الفلسطينية والصحراوية التي تتخذ كلا من البلدين موقف حاسما اتجاه هذه القضايا الحساسة ومدى التعارض بينهما.

فسبب اختيارنا لهذا الموضوع:هو محاولة معرفة تاريخ العلاقات الجزائرية الامريكية بمعنى انها علاقات قديمة لها جذور تاريخية او انها حديثة العصر، ومحاولة قياس مدى تأثر السياسة الخارجية الجزائرية بالتغيرات الدولية التي حدثت في تلك الفترة ، وكذلك نحاول التعرف على ابرز مجالات التعاون و المعوقات التي وقفت في مستقبل العلاقات.

اما السبب الموضوعي :نظرا لتوفر الكم المعتبر للمعلومات والمراجع حول العلاقات الجزائرية الأمريكية حاولنا التركيز على دراسة هذا الموضوع ،مما يعطينا دافع اكبر في التحكم اكثر في المعطيات المتوفرة وتقديمه بشكل مقبول.

الهدف من الموضوع:هو دراسة واقع العلاقات الجزائرية الامريكية من حيث التعاون الوثيق بين البلدين ومدى التنسيق والتفاعل الثنائي ،وتحديد ابرز القضايا والمسائل على المستوى الإقليمي والدولي التي تتعارض فيها وجهات النظر وتتعاكس فيها المواقف .

اهمية الدراسة:بالنظر للموضوع الذي نحن بصدد دراسته فإن اهميته تتبع من خلال قيمة الدراسة في حد ذاتها، كون ما يميز دراسة العلاقات الدولية هو طابع الإستمراية و التجديد بالإضافة الى ذلك فإن الدراسات التي تتناول الولايات المتحدة تتناول سياسة لدولة كبرى تجسد مفهوم الهيمنة على النظام الدولي ، مما يعني مدى تأثير ذلك على العلاقات الجزائرية الأمريكية وتوجيه سلوكيات كلا البلدين لتعميق العلاقات الثنائية.

صياغة الإشكالية المركزية:

بعد التعرض لأهم النقاط التي وضحت العلاقات الجزائرية الامريكية ومميزاتها ، حاولنا في هذا الصدد التعرف اكثر على كيفية بداية هاته العلاقات قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

ماهي ابرز المحطات التاريخية للعلاقات الجزائرية الأمريكية في فترة1990-2010؟وكيف اثرت على مستقبل البلدين؟.

تساؤلات فرعية:

بعد طرح الإشكالية المركزية قمنا بإضافة بعض التساؤلات الفرعية التي تندرج تحت الإشكالية الرئيسية:

-كيف اثر الوضع الداخلي والخارجي على العلاقات الجزائرية الامريكية بعد1990والتغيرات بعد الحرب الباردة؟

-اين تبرز اهم مجالات التعاون والتقارب بين البلدين؟

-ماهي المعوقات التي تواجه مستقبل العلاقات بين البلدين؟

الفرضية المركزية:

كلما كانت التجربة التاريخية عاملا رئيسيا في بناء العلاقات الجزائرية الامريكية كلما ادى ذلك الى ضمان الأفاق المستقبلية.

الفرضيات الفرعية:

بعد طرح الإشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بإعداد فرضيات كإجابات مؤقتة ومحددة لمعالجة الموضوع:

-ادت التغيرات الدولية التي حصلت بعد الحرب الباردة إلى التأثير على تقوية العلاقات بين البلدين.

-لعب المجال الأمني والإقتصادي دورا بارزا في تعميق العلاقات الجزائرية الامريكية.

-كلما زادت حدة التباين بين مواقف البلدين إزاء القضايا ذات الإهتمام المشترك كلما ادت إلى تنافر البلدين.

خطة الدراسة:

سنعتمد في دراستنا على بناء منهجي نحاول من خلاله دراسة موضوعنا العلاقة الجزائرية _الامريكية في فترة 1990-2010 من خلال ثلاث فصول :

فالفصل الاول :نتناول فيه الاطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الامريكية في فترة الحرب الباردة وفي ضل الثنائية القطبية وعند الانتقال الى الاحادية القطبية، كما سنتطرق في المبحث الثالث والرابع الى الاوضاع الداخلية والخارجية للعلاقات الجزائرية الامريكية لكلا البلدين واخيرا كيف اصبحت العلاقات بعد 11 سبتمبر 2001.

اما بالنسبة **للفصل الثاني**:سيتمحور حول تحديد اهم مجالات التعاون والتقارب بين البلدين، بحيث المبحث الاول يتمثل في المجال السياسي ومدى التعاون السياسي بين البلدين، والمبحث الثاني كذلك يتناول المجال الاقتصادي والذي يعتبر اهم مجال بالنسبة للطرفان وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بحيث يتم فيه التعاون الوثيق بخصوص الاستثمارات والتبادل الاقتصادي، والزيارات الرسمية للوفود لكلا البلدين، اما المبحث الاخير فيتناول المجال الامني الذي يعتبر مجال مهم كذلك نظرا فيما يخص زيارات الوفود الرسمية والتعاون العسكري في مستوى رفيع خاصة فيما يخص مكافحة الارهاب.

اما في **الفصل الثالث والاخير**: نركز فيه على اهم القضايا الدولية والاقليمية ذات الاهتمام المشترك

وذلك من خلال عرض قضية الديموقراطية ونشر حقوق الانسان في الجزائر ورؤية امريكا اتجاه مستوى تحسن وضع حقوق الانسان في الجزائر.

اما المبحث الثاني : فتناولنا فيه القضية الفلسطينية وهي القضية التي تتعارض فيها الجانبان بحكم دعم الو.م.ا لدولة اسرائيل وانحياز الجزائر للشعب الفلسطيني والقضية ودعمها للسلطة ماديا ومعنويا، اما قضية الصحراء الغربية كذلك نجد موقف الولايات المتحدة متحفظ وذلك لارضاء كل من الجزائر والمغرب.

المقاربات المنهجية اعتمدنا في دراستنا على منهج رئيسي الا وهو المنهج التاريخي ، الذي من خلاله درسنا الاطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الامريكية وكذلك قمنا بتوضيف المنهج التحليلي كمنهج مساعد.

اما بالنسبة للنظريات اعتمدنا على نظرية النظم والتي تهتم بالتوصل للقوانين والنماذج المتكررة في كيفية **اما** عمل النظم الدولية الرئيسية والفرعية.

المراجع المستخدمة في دراسة موضوعنا هذا فقد اعتمدنا بنسبة كبيرة على مذكرة الاستاذ الفاضل حشود نور الدين بعنوان "العلاقات الجزائرية الامريكية 1990-2004 وبعض الكتب التي تناولت هذا الموضوع، بالاضافة الى المقالات المختارة من المجلات والجرائد اليومية والاسبوعية التي تناولت هذا الموضوع بصفة خاصة.

الدراسات السابقة يعتبر موضوع العلاقات الجزائرية الامريكية موضوع له ابعاد تاريخية وسياسية يكتنفه بعض الغموض في مختلف السياسات التي تنتهجها الدولتين، فبعض المحاضرات والملتقيات التي نضمت على المستوى الوطني والدولي حول قضايا مكافحة الارهاب والتبادل الاقتصادي (خاصة قطاع المحروقات) وكذلك دعم الجزائر المستمر للقضية الفلسطينية والقضية الصحراوية في مختلف المحافل الدولية.

الفصل الأول:

الإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية

وفق ماورد عن المؤرخين فإن الجزائر كانت من أوائل الدول التي إعترفت بإستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 إثر حرب الإستقلال التي خاضتها ضد ببريطانيا (1775-1783)،وعبر لها **الداي حسن** عن عواطفه الودية وإعجابه بكفاحها للتحرر عن طريق الوفد الرسمي الأمريكي الذي إستقبله.

وفي هذا السياق أبرمت ثلاث معاهدات بين الجزائر والولايات المتحدة وأول معاهدة هي معاهدة سلم وصداقة يوم 5سبتمبر1795بين **الداي بابا حسن والرئيس جورج واشنطن** والمعاهدة الثانية عقدت في 3جويلية 1815معاهدة سلم وصداقة في عهد الداي عمر وجيمس ميديسون ،والمعاهدة الثالثة في 23سبتمبر 1816 لكن بمجرد دخول الإحتلال الفرنسي للجزائر إعتبرت هذه المعاهدات ملغاة من طرف الولايات المتحدة سنة 1830 بالرغم من الإعتراف الأولي للإستقلال الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

واثناء الإحتلال الفرنسي إنفجرت حرب التحريرية الجزائريةة في غرة نوفمبر 1954 حينما أعلنت جبهة التحرير الوطني عن ميلاد جيش التحرير الوطني للعمل على الإستقلال الذي جاء في إعلان الجبهة الوطنية وتصميم الثورة على مواصلة النضال ،وعملت الجبهة علىى تدويل القضية الجزائرية بغية إيصالها الى بلدان العالم للتعريف بالقضية الجزائرية.

وهدف الجبهة من التدويل كان بغرض إدراجها ضمن مناقشات هيئة الأمم المتحدة وتخطي أهم العقبات لاسيما المرتبطة بالمعارضة الفرنسية لعرض القضية في المنظمة.

أدركت الحكومة الأمريكية اقتراب إستقلال الجزائر لمتابعتها الأحداث عن كثب فاعتمدت إبتداءا من اكتوبر 1961 سياسة تقارب مع القادة الجزائريين[2]، وجاء إعلان إستقلال الجزائر 1962كميلاد للدولة الجزائرية وتحول كبير يهدد العلاقات الأمريكية الفرنسية.

[1] مولود قاسم نايت قاسم،شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830،ط1،دارالبعث للنشر،الجزائر ،1985

[2] جمال فرحات ،السياسة الامريكية في الجزائر ،دار الريحانة للكتاب،الجزائر ،ص ص229-240.

فمبدئيا إقتنعت أمريكا بشرعية القضية الجزائرية ووعدت بالوقوف إلى جانب الحق ومبادئ الحرية لكن حضور المناسبة لإثبات ذلك إلا أنها لم تدلي برأيها وتحفظت على ذلك.

وغداة إختتام الدورة الأممية كشفت الإدارة الأمريكية عن بداية تحضير سياسية جديدة تناسب جزائر مابعد الإستقلال.

وعن الأحداث التي مست البلاد في 5اكتوبر 1988 والمتمثلة في إنفجار الشارع الجزائري مطالبا بالتغيير وماتبع ذلك من إلغاء نتائج الدور الثاني من المسار الإنتخابي في 1992ودخول الجزائر في الأزمة الأمنية في فترة التسعينات .[1]

إلا أن تذبذب العلاقات وعدم الإستقرار الذي طغى على هذه العلاقة التي مرت بأزمات وصلت لحد قطعها في منتصف التسعينات ويمكن القول بأنه تاريخيا لا يمكن الحديث عن الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية كحليفين استراتيجين ولكل بلدين جمعهما اللاإقتصاد وفرقتهما الإيديولوجيا.

[1] نورالدين حشود،العلاقات الجزائرية الامريكية 1992-2004(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تخصص علاقات دولية)(دراسة غير منشورة)جامعة منتوري،قسنطينة ،الجزائر ،2004.

المبحث الاول: تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية في ضل الثنائية القطبية

إثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية ،وجد ديغول نفسه محاصرا بالمشكلة الاستعمارية في الجزائر من جديد كما حدث له وللقوات الفرنسية الحرة في نهاية 1942 ،وكذلك كانت الجزائر محل اهتمام كبير لدى الإدارة الفرنسية بعد ان ضعفت تلك العلاقة إثناء سقوط فرنسا تحت الحكم النازي ،اضافة الى ذلك مواجهة ديغول للفراغ السياسي الذي نتج عن إنهيار الجمهورية الثالثة في جوان 1940، وبحلول عام 1947 سارعت فرنسا إلى معالجة هذه القضايا ،ومن جهة ثانية ،فبالرغم من أن الجزائر عادت الى وضعها السابق كقضية فرنسية وذلك بعد أحداث 08ماي 1945،فانها لم تكن في منأى عن التأثيرات الخارجية التي شهدها العالم عقب الحرب العالمية العالمية(1)، فقد كانت فرنسا تتهيأ لإعادة اعمار مادمرته الحرب معتمدة في ذلك علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية أساسا وعلى امكانيات المستعمرات ثانيا،لذا كانت مجبرة على التوفيق في سياستها اتجاه المستعمرات ،فقد كانت أمريكا مستعدة لإنقاذ فرنسا كما فعلت معها اثناء محنة الحرب وتمكنت فرنسا من تحقيق جزء من برامج اعادة الاعمار المقررة وذلك بفضل العون المتواصل لها من طرف ادارة الرئيس هاري ترومان ،كان هناك اتفاقيتين اساسيتين 1945.1950 ثم اعتماد التعاون الثنائي في سنة 1948 الذي تطور فيما بعد ليصبح "خطة مارشال" وكذلك ارتبطت الدولتان باتفاق مشترك من خلال معاهدة شمال الاطلسي في سنة 1949 جاءت الاتفاقياتان كمحاولة للحد من انتشار الشيوعية في اوروبا ،وفي ضل التنافس الشيوعي الرأسمالي على مناطق النفوذ فيما اعتبرت فرنسا الثورة الجزائرية مجرد حركة تمردية تخص شؤونها الداخلية، وبالنظر الى الموقف الامريكي ،فقد اعتبرت الجزائر ارضا فرنسية .والثورة الجزائرية تهديدا للمجال الحيوي للحلف الاطلسي والموافقة على ارسال قوات اطلسية للقضاء على الثورة في الجزائر ،واعتبرته جبهة التحرير بمثابة قمع امريكي بدرجة اولى.

فبالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي يعتبر ممول العديد من الاحزاب الشيوعية في العالم من بينها احزاب الدول العربية ،بما في ذلك الفرع الجزائري،وقد تكهن خروتشوف في خطاب له في 02 جوان 1957

[1] - جمال فرحات ،نفس المرجع السابق ص ص70-71

استعداد بلاده لمساعدة الحركات التحررية على طول المحور الممتد من الجزائر الى غينيا الجديدة الهولندية في جنوب شرق اسيا (اي مستعمرة من طرف هولندا) ،ومن خلال التنظيمات السياسية القومية واليسارية تتحول الى تهديد للمصالح الغربية في المنطقة فقد اعلنت الحكومة الامريكية عن نظرية ايزنهاور في نهاية سنة 1957 كتعهد بالوقوف الى جانب الحكومات المهددة بالتدخل الخارجي ،وفي 20جانفي 1961 تم تنصيب جون كينيدي نفسه على المحك حول موقفه من مشكلة الاستعمار بإعتماد سياسة تصون المصالح الامريكية في العالم ويعتبر كينيدي رمز التغيير مقارنة بإيزنهاور حول القضية الجزائرية حيث ضلت جبهة التحرير الوطني تبلغه تحياتها بعد فوزه في الانتخابات في 09 نوفمبر 1960 [2](2)،وفي نفس السنة عينت بذلك الولايات المتحدة الامريكية سفير لها في الجزائر وقد عبر هذا الاخير عن قلقه من التوسع الشيوعي لاسيما تزويد روسيا بعض الدول بالاسلحة من بينها الجزائر وقد أضاف بأن روسيا استثمرت منذ سنة 1957 بلايين الدولارات في الاسلحة والمساعدات الاقتصادية للدول النامية وكذلك توفير اسلحة للجزائريين ،وانتقد قبل ذلك ادارة ايزنهاور على تزويد فرنسا طائرات مروحية للاستعمال ضد الجزائريين واكد كذلك على ضرورة وقف اطلاق النار في الجزائر ووقف الحرب ومنع وصول التاثير الشيوعي للمنطقة ،وفي الدورة السادسة عشر للامم المتحدة سنة 1961 اصدرت الدورة لائحة تضمنت الدعوة لاستئناف المفاوضات وحق تقرير الشعب الجزائري تقرير مصيره وحصوله على الاستقلال الكامل ،وبعد توصل الطرفين على وقف اطلاق النار في 18 مارس 1962 بادر الرئيس الامريكي جون كينيدي ببعث رسالة تهنئة للشعب وكذلك عند استقلال الجزائر (3) .وبمراجعة تطورات السياسة الامريكية في شمال افريقيا والجزائر خاصة حتى عملية المشعل يتجلى لنا مليا بأن العلاقات الجزائرية الامريكية تميزت بالسلبية الى حد كبير ،والسبب في ذلك انها انشأت في اطار ضيق يتعلق باستراتيجية امريكا الانية الهادفة للسطو على غرب المتوسط برمته لاستباق خطر احتلاله من طرف دول المحور ، بالاضافة الى ذلك كانت لباقي الدول والحلفاء تأثيرها الخاص على تلك السياسة :بريطانيا مثل روسيا او الفصائل الفرنسية سعت لتقوية نفوذها مؤكدة تنافسها في ذلك لكن روسيا لم تكن لها اية نوايا في الجزائر ،ومن هنا كان الصراع مصلحيا بين بقية الحلفاء من جهة ،لكنه كان كذلك توافقيا مادام الكل يواجه عدوا مشتركا من جهة اخرى ،فقد ضلت جبهة التحرير الوطني غاضبة على سياسة ايزنهاور

2- جمال فرحات ،نفس المرجع السابق ،ص ص244-245
3- نور الدين حشود ،نفس المرجع السابق.ص23

اتجاه قضيتها وذلك من خلال مقابلة صحفية لعبد الكريم بلقاسم ،عضو اللجنة التنفيذية .مع شركة كولومبيا الاذاعية في ماي 1958 ،عندما سئل عن اماله في الادارة الامريكية . اجاب :ان جبهة التحرير الوطني تدرك بأن الحكومة الامريكية ضمنت لفرنسا متطلبات اربع سنوات من الحرب ،مثلما ضمنت دعمها في الامم المتحدة(4).

3

4- جمال فرحات ، نفس المرجع السابق،ص 40

المبحث الثاني:تاريخ العلاقات الجزائرية الامريكية في ضل الاحادية القطبية

بعد الحرب العالمية الاولى اقتبست الولايات المتحدة تصورا وضعه رئيسها الاسبق جيمس مونرو عام 1823م، والذي سمي بمبدأ مونرو او "مبدا العزلة" في ظاهرة كان هذا المبدأ يوحي بان الولايات المتحدة وقد ادى هذا التصور الى نشأة الدولة العملاقة التي نادى بها فريدريك راتزل _ او المجال الكبير عند كارل شميدت_ بعد الاتجاه الى بسطالنفوذ في الامريكيتين ،محققة بذلك مبدا ازدواجية القارات

وفي هذه المرحلة اصيب راس المال الامريكي بالتخمة وانطلق يبحث عن دور عالمي له، وكان ذلك واضحا من خلال التغلغل الامريكي في جنوب شرق اسيا واستراليا ، والبحث عن المعادن والمحاصيل في افريقيا، وقد بات الدور العالمي الفعلي للو.م.أ واضحا عند بداية الحرب العالمية الثانية التي شاركت فيها الو.م.أ الى جانب دول الحلفاء ضد دول المحور بقيادة المانيا النازية، وقبل ان تضع الحرب العالمية الثانية اوزارها استطاعت الو.م.أ ان تفاوض الحلفاء على وضع استراتيجية اقتصادية للعالم بقيادتها، وذلك

من خلال اتفاقية بريتون وودز التي ادت الى انشاء المؤسسات الرئيسية التي يدور في فلكها الاقتصاد العالمي(1). عندما وصلت الو.م.أ الى مرحلة الانطلاق نحو العالمية نافست بذلك توصيات مونرو الانعزالية لتقر مؤساساتها مبدا جديدا اباح لها التدخل في الشؤون العالمية وهو مبدأ ترومان عام 1947

وانشاء الاحلاف العسكرية، وذلك لاحتواء الاتحاد السوفياتي وبالفعل تكللت هذه هذه الاستراتيجية بنجاح، اذ ساهمت الى حد كبير في انهيار الكتلة السوفياتية ، فاتحة الطريق امام الولايات المتحدة الامريكية، لانشاء دولة عالمية احادية القطبية ، لها اساطيل وقواعد عسكرية في جميع المحيطات بل ولها وجود في جميع البحار الداخلية الاستراتيجية ، كالبحر الابيض المتوسط، وبحر قزوين ، والبحر الاسود وصولا الى الصين اقصى الارض.[4]

1- جلال خشيب ، التوجهات الكبرى والاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة. الحوار المتمدن، العدد 3818، 2012-08 -13 - 21:35.

وفي الواقع ، ليس هناك هدف مركزي وضعته السياسة الخارجية الامريكية منذ ان تربعت على عرش قيادة العالم الرأسمالي الغربي كأكبر قوة اقتصادية ومالية وعسكرية ، غير توطيد موقعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في هذا العالم ، هذا الهدف بقدر مابقي شاخصا في المدركات الامنية والعسكرية لمخطط السياسة الامريكية في فترة مابعد الحرب الباردة، فإن عملية تشييد هندسة معمارية لنظام دولي جديد يترجم هذا الهدف في محيط العلاقات الدولية ، وتوازنات القوى دوليا اصبح من المسلمات الاساسية لصناع القرار السياسي والاستراتيجي الامريكي(2)، ولقد سيطر المنظور الواقعي على توجهات السياسة الخارجية ، والذي يرى بضرورة الاستعداد العسكري الدائم ، نظرا للاعتقاد السائد بأن القوة العسكرية ستبقي الحكم الرئيسي في حل المنازعات بين الامم قبل ان تهدد المصالح الامريكية، وفي هذا يبين تقرير الامن القومي الامريكي المقدم للكونغرس في اوت 1991 ان احدى المهام الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية هي المحافظة على التوازن العسكري وحل النزاعات الاقليمية قبل ان تتحول الى نزاع مسلح. فلقد تطلب تثبيت الهيمنة الامريكية على العالم ضرورة بناء قوة عسكرية عالمية وحيدة ، لايضاهيها منافس، ولقد تبلورت هذه الاستراتيجية القومية لأمن الو.م.أ جاء فيه ان للولايات المتحدة الامريكية قوة عسكرية تتمتع بوضع لايوازيه وضع اخر، كما انها تمتلك من القوة والنفوذ في العالم مالم يسبق لها مثيل او قرين ، وأن هذا الوضع سيتم الحفاظ عليه حتى تظل امريكا متفوقة عسكريا على اية دولة اخرى .

وهذا مايؤكد التقرير ، تثبيته الحقائق ، فالاسطول الامريكي اقوى من مجموع اساطيل دول الاتحاد الاوروبي يضاف اليها الروسي والصيني. لكن حتى وان سلمنا بعد توفر الو.م.أ على استراتيجية شاملة وواضحة بعد الحرب الباردة، فما كان واضحا ومتفقا عليه داخل الدوائر الاكاديمية والرسمية الامريكية

هو ان الولايات المتحدة الامريكية، هو ان الو.م.أ باتت تعتبر في اللحظة الراهنة ، الاقوى اقتصاديا وعسكريا على الاطلاق.[5]

2- جلال خشيب ، نفس المرجع السابق

وبناءا على ذلك لابد عليها من العمل على عدم تفويت فرصة قيادة العالم ، ومواصلة فرص هيمنتها وزعامتها الحتمية عليه ، تحقيقا لأهدافها وحماية لمصالحها الحيوية ، وفي هذا الصدد يقول وارن كريستوفر وزير الخارجية الامريكي الاسبق، بعد مرور سنتين على حرب الخليج الثانية:"اعلموا اننا سنواصل فرص هيمنتنا على العالم ، فالو.م.أ على استعداد للتدخل بشكل حاسم لحماية مصالحها وفي اي مكان

وفي اي وقت ، حيثما كانت الاستجابة ملائمة وممكنة فسوف تعمل بالتعاون مع الذين يؤيدوننا ويرغبون في السير وراءنا ، فما كان واضحا بالنسبة للادارة الامريكية هو ضرورة تغليب الشأن الامريكي على الشأن العالمي، اذ منذ ادارة بوش الاب وصولا الى بوش الابن، اعتبر ان كل مايخدم السلم والامن الامريكي يخدم السلم والامن العالمي(3) . وكل مايحقق المصالح الامريكية يحقق المصالح الدولية ، بمعنى اخر ، كل مايصلح للولايات المتحدة الامريكية يصلح للعالم.

اما بالنسبة للعلاقات الجزائرية الامريكية في ضل الاحادية كانت بعض الشيء منقطعة وهذا راجع الى تبني الجزائر بعد الاستقلال الشيوعية او المذهب الاشتراكي، ولما تعيشه الجزائر في تلك الفترة من اوضاع اقتصادية داخلية شديدة ، واخذ الجزائر موقف من مساعدة امريكا لفرنسا في الحرب ، ترى الولايات المتحدة الامريكية ان الحكومة الجزائرية ليست سوى واجهة تقف وراءها صاحبة السلطة الفعلية

اي انها لاتقيم سوى اتصالات نادرة مع الولايات المتحدة الامريكية .بالاضافة الى تدخل المنظمات غير الحكومية في الجزائر، وذلك عبر اقامة علاقات ثنائية، في مجال حقوق الانسان وتشجيع الاتجاه الديموقراطي مع الصحافيين المستقلين وحتى بعد انتخابات عام 1997 ، مع نواب اعضاء في الجمعية الوطنية الجزائرية ، اما بالنسبة للعلاقات الثنائية سنة 1999 مع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

وقد سجل المهتمون بالعلاقات الجزائرية الامريكية حدوث تقارب ملحوظ بين البلدين سنتي 2001 – 2002 نتيجة لزيادة التعاون في مجال التصدي للارهاب وزيادة حجم التجارة المشتركة والاستثمارات [6]

[3]- نفس المرجع السابق

الامريكية الخاصة في الجزائر ومعضمها استثمارات في مجال النفط، وازدادت العلاقات الجزائرية الامريكية وضوحا في السنتين الاخيرتين 2001-2002 خاصة عندما اعلن رئيس قسم مكافحة الارهاب بوزارة الخارجية الامريكية فرانسيس تايلور عند وصوله الى العاصمة الجزائرية في 27 يونيو 2002 وقال في ندوة صحافية "ان الجزائر من اصدق شركاء الولايات المتحدة الامريكية واكثرهم ثباتا، وعرفت العلاقات العسكرية بين الجزائر وواشنطن تطورات مذهلة منذ انضمام الجزائر الى الحوار مع ملف الناتو ،وقد جرت العديد من المناورات العسكرية بين القوات البحرية الامريكية والقوات البحرية الجزائرية في البحر الابيض المتوسط ، كما قامت العديد من الوفود العسكرية الامريكية بزيارة الجزائر وذلك لتعزيز الشراكة بين البلدين في مختلف المجالات (4)،اما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية فليس هناك علاقة وثيقة بين البلدين وان كانت محصورة ببعض المسؤولين السياسيين والكوادر البترولية ، اما مصالحهما فتشهد صعودا وهبوطا كما تتبدل اهتمامتها فتبقى سطحية.[7]

4- مراد رايس، علاقات عسكرية قوية بين الجزائر وامريكا . 17- 05- 2010 على الرابط http/ www.ehkhabar.com/ar/politique.2899.html.

المبحث الثالث:الوضع الخارجي للعلاقات الجزائرية الأمريكية.

الوضع الجيوبولوتيكي الجديد للولايات المتحدة والرؤى المتعددة للعالم مابعد الحرب الباردة :يشير سقوط حلف وارسو والإتحاد السوفياتي بشكل حاسم إلى إنتصار التوجهات الإستراتيجة الأطلسية في الحياة على مدار القرن العشرين بطوله ،فالغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية يحقق انتصاره في حربه الباردة مع الشرق ،والقوة البحرية تحتفل بإنتصاره كانت مواجهة المعسكر السوفياتي مع الناتو بصيغة الأولى والصافية والنقية.

فقد أصبح الحديث المراقبين ينصب على أمركة العالم ،أي أن العالم أصبح يخضع لنظام قطب واحد بزعامة الولايات المتحدة وهذاماأكده الرئيس **بوش الإبن** 1991حينما قال:أن الولايات المتحدة وحدها من بين الدول تمتلك من المستوى الأخلاقي والإمكانات المادية مايكفي لإيجاد نظام عالمي جديد.[1]

فبعدما إعتاد العالم ومحيط العلاقات الدولية على التعامل مع معادلة توازن دولية قائمة على ثنائية أو القوتين جاءت حادثة إنهيار جدار برلين الذي أحدث زلزالا مدويا نجم عنه إنهيار نظم سياسية التي كانت تابعة للإتحاد السوفياتي وعودة الأمم المتحدة فاعلا دوليا بعد تهميشها في حفظ الأمن والسلم الدوليين وبدأت ملامح عالم جديد ،مرتكزا على قطب أحادي الجانب إعتبر نفسه على حد تعبير هنري كيسنجر"المكون الذي لاغنى عنه للإستقرار الدولي"ومصدر المؤسسات الديمقراطية في كل أنحاء العالم والضامن لهاوحكما على نزاهة الإنتخابات الأجنبية يفرض عقوبات إقتصادية أو ظغوط اخرى اذا لم تستوفي معاييرها وقام هذا القطب بنشر قواته على مساحة كبيرة من العالم ،وشكل الاذرع لاكبر عمليات تدخل عسكري بإسم "**حفظ السلام**" **وردع العدوان**" بحكم الإنتصارات في الحرب البادرة والإعتقاد بالهيمنة الأمريكية على العالم.

وقد عبر وزير الخارجية الفرنسي "**هوبير فيديرين** عن ذلك عام 1999 بقوله أن الولايات المتحدة قد تخطت مرحلة القوة العظمى في القرن العشرين إلى أكبر من ذلك "فالهيمنة الأمريكية امتدت إلى كافة النواحي الإقتصادية والمالية والعسكرية العالية لتطل طرق الحياة واللغة والنتاج الفكري والثقافي للأخرين ولوصف الولايات المتحدة بمصطلح القوة الخارقة أو المفرطة ويؤكد" **جوزيف ناي** " أن التظام الدولي اليوم لم يعد يقوم على توازن القوى كما كان عليه الأمر سابقا وإنما اصبح نظام القطب الواحد والهيمنة الأمريكية.

[1] فرانسيس بويل،مستقبل االقانون الدولي والسياسة الخارجية الاميركية .ط1،1993، ص52.

إضطلعت الولايات المتَّحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدور أساسي في السياسة الدولية، وقد إزداد هذا الدور أهمية ومركزية بعدما شهد النظام الدولي إعتباراً من سنة 1989م تّفكك الإتحاد السوفييتي وزوال الخطر الشيوعي، ومن ثم نهاية القطب الثاني في العلاقات الدولية الذي إستمر منذ الحرب العالمية الثانية، فالعالم أصبح محكوماً بسياسة الولايات المتحدة الأميركية الأُحادية، وما نتج عنها من تغيُّرات في السياسات والتوجهات الإقتصادية والعسكرية والسياسية. لذلك كان من الأهمية بمكان دراسة دور أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001م في إعادة تشكيل السياسة الأميركية، ومن ثم التغيير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الخارجي.

يُمكن القول إن معطيات الواقع الدولي قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت تقوم على الرؤية الأميركية للعلاقات الدولية؛ حيثُ أكسبت طبيعة الصراع مع الاتحاد السوفياتي السياسة الخارجية الأميركية خلال الحرب الباردة بؤرة تركيز واضحة، فكانت صياغة السياسة الخارجية تجري ضمن أطروحة محورية تتمَّثل في الإجابة على السؤال: كيف يُمِكن لقرار مُعيَّن أن يُؤثِّر على العلاقات مع الاتحاد السوفياتي؟ وخلال الحرب الباردة وفرت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية كما صاغها «**هانزمورجنثاو**» الأسس النظرية للسياسة الخارجية الأميركية، دون أن يعني ذلك القول بأنه كانت ثمة سياسة واحدة مشتركة حيال الإتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة.[1]

وتستند الولايات المتحدة إلى ركائز مُتعِّددة للقوة فهي الدولة الأولى في العالم إقتصادياً، فالإقتصاد الأميركي هو أكبر إقتصاد فى العالم منفرداً، ويُعبِّر عن ذلك بمؤشرات عديدة، أولها حجم الدخل القومي، ووفقاً لتقرير البنك الدولي «التنمية فى العالم 2007» فإن مستوى الدخل الأميركي لعام 2005، وفق تعادل القوة الشرائية، بلغ 12.4 تريليون دولار. أمَّا متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فقدر بنحو 42 ألف دولار أميركي. ولما كان إجمالي الدخل الكلى على مستوى العالم يبلغ نحو 60.6 تريليون دولار فإن الاقتصاد الأميركي يُولِّد خمس الناتج العالمي على وجه التقريب، كما أن متوسط دخل الفرد فى الولايات

[1] عبدالرحمان عرقان،السياسة الامريكية بعد11سبتمبر.مجلة الراي السنوية،مركز الراي للدراسات،العدد365.على الرابط التالي:
http//openx2/;dotjo/www/detivery/ck.phpen=371dp61.

المتحدة يبلغ خمسة أضعاف المتوسط العالمي الذي يصل إلى 9400 دولار. والولايات المتحدة أيضاً هي أكبر مستثمر عالمي، بحكم كونها مقراً لكبرى الشركات عابرة الجنسيات على امتداد العالم.

ومع ذلك إستمر مفهوم الأمن في الولايات المتحدة قائماً على إعتبارات التهديد الخارجي الذي تمثَّل حتى نهاية الحرب الباردة في التهديد الشيوعي الذي يفرضه الإتحاد السوفياتي، ومن هنا يبدو واضحاً تأثُّر صانعي السياسة الخارجية الأميركية قبل الحادي عشر من سبتمبر بمنظِّري المدرسة الواقعية، وإعتبار الهدف الذي تسعى الدول إليه هو البقاء والحفاظ على القوة، وهذا اعتماداً على واقع مرجعيات الفكر الواقعي، مثل «**هوبز**» و «**مورجانثاو**» الذي يعتبر أن كل دولة تسعى إلى البقاء، وأن الدولة تعتمد على التحالفات من أجل حل معضلة الأمن وتحقيق أمنها الداخلي.

وعليه دخلت الولايات المتَّحدة في مجموعة من التحالفات من أجل تحقيق مصالح وأهداف محددة، لكنها لا تُشِّكل قيوداً على حركتها في السياسة الدولية، لذلك ركزت الولايات المتَّحدة على بناء التحالفات، وسعت لملء الفراغ الجيوسياسي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفياتي في قلب أوراسيا الممتد من حدود الصين في الشرق إلى البلقان ودول أوروبا الشرقية في الغرب، ومن حدود الهند في الجنوب الآسيوي إلى الخليج العربي وشمال إفريقيا وذلك من خلال الإندفاع التدريجي نحو دول آسيا الوسطى والدول الأخرى التي إنفصلت عن الإتحاد السوفياتي السابق.[1]

جاء تأكيد الإدارة الأميركية على أهمية استخدام القوة العسكرية والتركيز على تقوية الجانب العسكري للولايات المتَّحدة والتواجد العسكري في أنحاء العالم لذلك اختلفت توجُّهات السياسة الخارجية الأميركية في اتجاهات عدة منها:

-1الإهتمام بالبعد الدولي على حساب البعد الداخلي: فأصبح الأمن الدولي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الأميركية، بإعتبار أن الأمن الأميركي لن يتحقَّق إلا في مجتمع دولي آمن، وهذا على عكس الإدارة الديمقراطية السابقة التي اهتمت بتحقيق المصالح الأميركية التي تُحقِّق أمنها الداخلي.

-2إعادة تشكيل التحالفات الدولية وعلاقات الولايات المتَّحدة الخارجية والتأكيد عليها لمساندتها في حربها ضد «الإرهاب» وبالرغم من أنها على إستعداد للقيام بأي دور فردي في حال عدم إستجابة الأطراف الدولية.

[1] جلال خشيب،مرجع سابق.

الإهتمام بالشؤون والسياسات الداخلية لبعض الدول؛ وذلك من أجل مساندتها في محاربة الإرهاب الدولي على حساب موضوعات داخلية أخرى، كان مصدر اهتمام من قبل الإدارة السابقة مثل قضايا حقوق الإنسان، والتُّدخل الإنساني، جهود صنع السلام، وقوات حفظ السلام... لذلك إستجابت كثير من الدول لسياسة الولايات المتَّحدة في بناء تحالُف دولي ضد «**الإرهاب**» وكان الهدف هو الضغط على الدول من أجل التعاون في مجال تبادل المعلومات والإستخبارات وتشديد الرقابة على الدول، وسن القوانين التي تتعَّلق في مجال «مكافحة الإرهاب وفرضها بالقوة[1].

الوضع الداخلي في إطار العلاقات الجزائرية الأمريكية

تتهم فرنسا الولايات المتحدة بالسعي إلى لعب دور رئيسي في الجزائر لكنه من المبكر القول ماإذا كانت واشنطن تنتزع من باريس درو الشريك المميز للجزائر ،فالعلاقات بين الجزائر وواشنطن كانت متقلبة

[1] نفس المرجع السابق

على الدوام وإذاكانت الإتجاه الراهن إيجابيا فإن العديد من العوائق لاتزال تحول دون قيام علاقات وثيقة بين البلدين ،فمصر والسعودية إذا ماإستثنينا إسرائيل بالطبع تمتلكان نفوذا أقوى في الأوساط الرسمية الأمريكية فتاريخ العلاقات الجزائرية الأميركية هو تاريخ مبادلات مستمرة لكن صعبة وتمر بأزمات محددة ولاشيء يدل على إحتمال تحسن كبير في المستقبل القريب.

مع نهاية الثمانينات كانت الجزائر تشهد تحولات مظطربة وراقبت الولايات المتحدة بإعجاب مسيرة الجزائر غير الواثقة نحو الديمقراطية إضافة إلى صعود التيار الإسلامي ولو أنه لا وجود لأدلة مقنعة على تورط أمريكي في الأحداث التي عصفت بالبلاد بين 1988و1992،وقد أثار إلغاء الدورة الثانية من الإنتخابات التشريعية في جانفي عام1992 معضلة أمام الولايات المتحدة بأن هذا الإجراء ليس من الديمقراطية في شيء فإن الفائز المتوقع في الإنتخابات كانت "**جبهة الإسلامية** "التي إتخذت مواقف عنيفة من واشنطن بعد حرب الخليج في عام 1991 لكن تلك الفترة حاول بعض المسؤؤلين الأميريكين الإقناع بأن "**الجبهة الإسلامية للإنقاذ**" سوف تصل عاجلا أو أجلا الى السلطة وأنه من الأفضل المحافظة على صلات بها حتى بعد منعها،وبحسب رأيهم يجب إستخلاص العبر من الثورة الإيرانية والتواصل مع حركة المعارضة كونها مرشحة لتسلم السلطة في يوم من الأيام بناءا على ذلك[1]

حافظت الولايات المتحدة خلال فترة مابين 1992و1995على مسافة مع الحكومة الجزائرية من دون أن تنقطع اللقاءات السرية مع قيادي جبهة الإنقاذ في أوربا والولايات المتحدة ،وتدعم واشنطن رسميا خطة "سان اجيديو"(روما) للسلام والتي أعلنت مطلع 1995"وتدعو إلى المصالحة بين الحكومة والجبهة الإسلامية للإنقاذ".

بدات واشنطن تعدل سياستها وإثر انتخاب **اليمين زروال** رئيسا قررت وزارة الخارجية 1995 إعادة العلاقات مع المسؤولين في الجزائر بعد سنوات طويلة لم تعقد خلالها سوى إجتماعات قليلة على مستوى عال ،بدت الأمور تتطور شيئا فشيئا لكن تبين أن الرئيس الجديد لم يحقق الإصلاحات في البلاد .[2]

[1] بدون مؤلف،العلاقات الجزائرية الامريكية على الرابط التالي:www.isslamic news/common/viewtem;asp!doc=49920

[2] نفس المرجع السابق.

قدمت الجزائر في التسعينات إلى العالم الخارجي صورة متناقضة وغالبا غامضة ،فهناك من جهة ثمار السعي إلى الديمقراطية من خلال صحافة حرة نسبيا وتعددية للأحزاب ونقاش إنتخابي حقيقي مع بداية الإصلاحات الديمقراطية ومن جهة أخرى مستوى مرعب من الخوف لم تتمكن الحكومة من إحتوائه، حتى بعض المسؤولين الأمريكيون المدافعون عن فكرة تطوير العلاقات مع الحكومة الجزائرية يقرون أن الطابع المدني لهذه الحكومة ليس سوى واجهة وراءها صاحبة السلطة الفعلية ،أي قيادة اركان الجيش التي لاتقي مالا إتصالات نادرة مع الولايات المتحدة ،أما إحدى أبزر سمات العلاقات الثنائية في تدخل المنظمات غير الحكومية في الجزائر حيث يقوم الإنسان ومنظمة العفو الدولية بمهمة مراقبة الوضع وإستنكار الإعتداء على حقوق الإنسان .إضافة الى ذلك تبادر "المؤسسة الوطنية الديمقراطية" إلى تشجيع الإتجاه الديمقراطي عبر إقامة علاقات مع الصحافيين المستقليين وحتى بعد إنتخابات عام 1997 مع نواب أعضاء في الجمعية الوطنية الجزائرية.[1]

وهذه الخطوات لاتؤدي إلى تغييرات حاسمة بل توسع بعض الشيء إطار التدخل الأمريكي وتمارس نوعا ما من الضغط على النظام حول مسائل تهم الإعلام والكثير من الأمريكين.

وحدث التغيير الأبرز في العلاقات الثنائية إبان ربيع عام 1999مع إنتخاب الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** ومع إن الإنتخابات نفسه كان أقرب إلى المهزلة فإنه بات في سدة الرئاسة رجل دولة حقيقي يتكلم الإنجليزية بطلاقة ويحرص على إقامة العلاقات مع العالم الخارجي.

ومع وصول **جورج بوش دبليو بوش** إلى البيت الأبيض في جانفي2001حرصت الجزائر على نسيان الصدمة الأمريكية بأن أعطت إقتراحاتها بالشراكة الإستراتيجية معنى جديدا وبالفعل يلتقي الرئيس **بوتفليقة** مع الرئيس **بوش** مرتين في العام نفسه(2001).

فهناك مسألتان محوريتان في العلاقات الثنائية هما"النفط"و"الحرب على الإرهاب" ويجدر التذكير بالعلاقات التي يقيمها الرئيس بوش مع الشركات البترولية منذ كان حاكما لولاية تكساس.

[1] فرحات جمال،المرجع السابق ،ص28

وقد قامت إحدى الشركات "**انداركو**" ومركزها في هيوستن بإستثمارات كبيرة في الجزائر وإكتشفت حقول نفط جديدة(12حقلا منذ 1991)وإنطلق الإنتاج في عام1998.

ويعد المنظور الذي تتعامل الإدارة الأمريكية من خلاله مع الموقف الجزائري من التعدد بحيث لا يقتصر على متغير واحد،فلابد من الإشارة إلى إختلاف أسلوب التعامل مع ملف العنف بإختلاف الإدارة الموجودة في البيت الأبيض فعلى الرغم من سيطرة المعايير البراجماتية على كل من الجمهوريين والديمقراطيين إلا أن ترتيب أولويات القضايا والموضوعات التي تحتل أجندة العلاقات بين الطرفين يختلف بشكل أو بأخر من إدارة إلى أخرى.

فقد ظهر حتى من قبل إندلاع تفجيرات الأخيرة في مدينتي **واشنطن ونيويورك** أن موضوعات السياسة الخارجية في الإدارة الجمهورية تصطبغ بالهاجس الأمني ،وتسيطر عليها أفكار الزعامة الأمريكية وضرورة صياغة النظام العالمي على أفضل نحو يحقق للولايات المتحدة مصالحها الطبيعية والمشروعة في عالم تتمتع فيه بالوضع المهيمن.[1]

في ظل هذا النسق ويصبح من الطبيعي أن تقف الإدارات الجمهورية المختلفة في وجه أي تحد حاصل أو مفترض،وأن تجابهه بشكل لا يحتمل المراوغة وهو الأمر الذي دفعهم قبل عشر سنوات إلى تأييد التدخل الذي قام به العسكريون الجزائريون في نتائج الإنتخابات عام1999.

فقد تزامنت حادثة إلغاء الإنتخابات التشريعية في الجزائر ،والتي كانت الجبهة للإنقاذ على وشك الفوز بها مع فترة حكم الجمهوريين بزعامة **جورج بوش "الاب"** والذي كان لإدارته موقفا الخاص بما تسميه "ظاهرة الاسلام السياسي"، ذلك بفعل ظروف حرب الخليج الثانية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق وواجهت أثناءها معارضات مكثفة من جانب شعوب الدول الإسلامية التي ساندت حكوماتها الولايات المتحدة في حربها الضاربة على الشعب العراقي ،الأمر الذي أضطر إلى شن حملة إعلامية موازية لتبرئة ساحتها من تهمة معاداة الإسلام التي شاعت عنها في تلك الفترة.[2]

وبناءا على الأسلوب في التعامل مع "الإسلام السياسي"إستقبلت الإدارة الإمريكية حادثةإلغاء

[1] اسامة.أ،11سبتمبر الامريكي ابرز كابوس التسعينات في الجزائر."السلام اليوم"،ص19

[2] بدون مؤلف،العلاقات الجزائرية الامريكية.المرجع السابق.

الإنتخابات التشريعية في الجزائر عام1991 بشكل إتسم بالسلبية الشديدة،إذ إكتفى المتحدث بإسم الإدارة الأمريكية بالإعلان عن أسف الولايات المتحدة لإيقاف العملية الديمقراطية في الجزائر.غير أنه لم يشفع هذا الأسف بالإعلان عن عزم بلاده إتخاذ أي خطوات عملية لتفعيل موقفها الرافض وعليه بدأ التصريح الأمريكي المقتضب لإدارة الأمريكية كما لو كان لخدمة أغراض الإستهلاك الإعلامي فحسب-أما الموقف السياسي الفعلي للإدارة الأمريكية فقد أظهر إرتياحا صريحا لتدخل الجيش لإقصاء الإسلاميين من الحكم.ولم يكن عسيرا على الإدارة الأمريكية أن تبرر موقفها في هذا الصدد فهي وإن كانت تدعم العملية الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط،إلا أنها تعارض في الوقت ذاته هؤلاء الذين يتخذون من الديمقراطية مجرد ذريعة للإستيلاء على السلطة والإحتفاظ بها للأبد فإختلف المنظور في التعاطي مع الملف الجزائري بعد وصول الديمقراطيين للسلطة ويعولون بشكل أكبر على المسائل الإقتصادية لذا وعقب مجيء الإدارة الديمقراطية بقيادة "بيل كلنتون"إلى السلطة بدا المحللون في توجيه النصح للإدارة الجديدة للتخلي عن أسلوب الجمهوريين "التصنيفي" في التعامل مع الإسلام السياسي،نظرا لما يتسم به هذا الأسلوب من جمود لايتفق مع الطبيعة البراجماتية المميزة لسياسة الولايات المتحدة إزاء العالم.[1]

وتوجه بعض المحللين بالنصح لإدارة الرئيس بأن تقلع عن هذه التصنيفات،وان تحاول الإستفادة من كافة الظروف المحتملة بما فيها إمكانية وصول الإسلاميين للسلطة في أي بلد لذا أصبح على الولايات المتحدة أن تجنب نفسها معاداة أي طرف من أطراف الصراع الداخلي الذي تدور رحاه في الجزائر وذلك بتغليب الأبعاد ذات الطبيعة الإقتصادية على الأبعاد الأمنية.

المبحث الرابع:العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد11سبتمبر2001

من المؤكد أن الهجمات التي شهدتها على كل من نيويورك وواشنطن في 11سبتمبر2001،والتي إستهدفت برجي مركز التجارة العالمي والبنتاغون سوف تسجل ضمن أبرز أحداث القرن21 وهذا لايرجع الى أعداد الضحايا وحجم الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة التي نجمت،وعنها فحسب وإنما يرتبط أيضا

[1] بلحبيب عبد الله،السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992-1997.دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2011.

بالدلالات العميقة التي مثلتها الأحداث بالنسبة إلى دولة تعتبر القوة العظمى الوحيدة في مرحلة مابعد الحرب الباردة.

لم تكن لهجمات 11سبتمبر 2001 أثارها على الولايات المتحدة فحسب بقدر ماكانت لتلك التفجيرات إنعاكاست بالغة الخطورة إقليميا ودوليا،في صورة ماحصل في أفغاستان والعراق وخوض الرئيس الأمريكي الاسبق **جورج بوش** وكذا الحالي **باراك أوباما** لحرب مفتوحة ضد الإرهاب ،نالت الجزائر نصيبا لا يستهان به من إفرازات تلك الهجمات حيث أورثت تلك التفجيرات بركانا مايسمى"القاعدة" فقد كان11سبتمبر مقدمة لتحالف ماكان يسمى "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"مع تنظيم القاعدة[1]

وكان الذي حدث في سبتمبر منعرج غير من توجه العلاقات الجزائرية الأمريكية وجعلها تأخذا بعدا أخر بعد جمود استمر عل مدار تسعينات القرن الماضي،حيث باشرت الدولتان منذ ذاك التاريخ سلسلة إتصالات مكثفة وتبادلا لزيارات مسؤولي البلدين وجرى تسويغ كل ذلك تحت عنوان كبير مفاده خففت الولايات المتحدة الحصار على الأسلحة المتوجهة الى الجزائر،وأعلنت عن بيعها بعض التجهيزات العسكرية الخاصة بمكافحة الإرهاب،وجد مسؤولون أمريكيون مرار خلال العشرية الأخيرة "رغبة واشنطن لتعلم الكثير من الجزائر في مجال الحرب على الإرهاب"[2].على حد ماقاله **"وليام بيرنيز"**مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط في أواخر عام2002بيد أن تخفيف الولايات المتحدة حصارها السابق

على الأسلحة المتوجهة إلى الجزائر وعلانها عن بيع نظيرتها العديد من التجهيزات العسكرية الخاصة بمكافحة الإرهاب ، لم يرافقه إسترخاء أمني ولم تكن مختلف الخطط والتي أعلن عنها مسؤولون حكوميون في الجزائر لتوقف نشاط القاعدة وتقلل من شدة ضرباتها ،رغم نجاح خطة المصالحة الجزائرية في إستيعاب المئات من المتشددين لقاء تمكنهم من إجراءات عفو خاصة.

الرقم 11والقاموس الإجرامي للقاعدة:

[1] السيد ولد أباه،عالم مابعد11سبتمبر2001.الدار العربية للعلوم،ط1،لبنان،2004.ص ص132-134.

[2] أ.فاطمةالزهراء،خبير امريكي يصف السياسة الجزائريةب"المبدعة"،ذلك على الرابط التالي

http//www:elbilad:net/archives/14728

:

وإذا كانت الفترة مابين 11سبتمبر 2001الى غاية عام2007 عادية من حيث الأساليب المستخدمة من طرف عناصر الجماعة السلفية وسليلتها القاعدة،فإن الأخيرة أقحمت الرقم 11 في قاموسها الإجرامي،من خلال تنفيذها مالا يقل عن خمسة هجمات إنتحارية في يوم 11من أشهر أفريل وجويلية وديسمبر2007 وتمت تلك الهجمات المدوية في المدن الكبرى وضد أهداف حساسة في تحول عكس تأثر القاعدة بأحداث11سبتمبر 2001ومحاولة من زعامتها "لفت الإنتباه وأثاره الإعجاب"عبر إنتقائهم رمزالرقم11 وماظل يمثله من رنين وصدى في المخيل المحلي والدولي.[1]

ومن تبعات ذلك أن الجزائر صارت ترفع من درجة التأهب الأمني تحسبا لتصعيد إرهابي محتمل في 11من كل شهر ،وسط تنامي موجة القلق على خلفية ماصار الرقم"11"يمثله في المنظور الجزائري العام،كما أحال إختبار (قاعدة بلاد المغرب)للرقم11كتاريخ لمختلف إعتداءاتها المنفذة في الجزائر،على رغبة أكبر تنظيم دموي في الجزائر حاليا للإتكاء عل خلفية دينية سياسية لتفجير الوضع العام في البلاد.

للحرب ضد الإرهاب دورا في التحسن الراهن الذي تشهده في العلاقات فمباشرة بعد11سبتمبر قدم الرئيس **بوتفليقة** خدماته على غرار العديد من رؤساء الدول الأخرى وهو يأمل بالطبع في المقابل أن توافق الولايات المتحدة عن إثر حرب الجزائر ضد المناظلين الإسلاميين وحرب واشنطن ضد تنظيم "القاعدة" من الأفغان العرب والشبكات الإرهابية في طبيعة واحدة [2].،منذ فترة طويلة والسلطات الجزائرية

تشير إلى رابط بين الجزائر والولايات المتحدة وإذا باتت الحكوماتان على الخط نفسه فلا وجود لتعاون فعلي بين البلدين في هذا المجال.

فقد جاءت هذه التفجيرات الأخيرة لكي تجبر الولايات المتحدة على فتح الملف الأمني ليس في الجزائر وحدها ولكن في دول العالم وذلك في بهدف رسم صورة عدو ترى الولايات المتحدة أنه قد تجرا على شن حرب عليها،فالمنظور الأمني الذي فضلته الولايات المتحدة في البداية كخيار من ضمن الخيارات قد أصبح اليوم هو المنظور الوحيد الذي لاتستطيع الولايات المتحدة أن تقنع نفسها ولمواطنيها بالعمل من خلال منظور

[1] بدون مؤلف،العلاقات الجزائرية الامريكية.المرجع السابق.

[2] السيد ولد اباه.المرجع السابق.ص135.

غيره[1]. فهل يمكن أن تعتبر الولايات المتحدة أن الجماعات الجزائرية مسؤولة بشكل أو باخر وما شهدته من تفجيرات ؟خاصة أن البعض يرى أن ادارة بوش لم تنجح في السير على نفس الوتيرة التي إختطتها الادارة السابقة. وأنها قد مالت وبشكل صريح لصالح النظام الجزائري ووقف بشكل أكثر جرأة في وجه الجماعات المسلحة بعد أن تكاثفت لديها المؤشرات التي تدل على فشل الجماعات المسلحة في الإطاحة بالنظام الجزائري.بعد أن رصدت أجهزتها الوصف النسبي للحركة الإسلامية المسلحة التي تشتت وضعفت إلى حد التفائل الداخلي،كما تبين لما قدر التحول الذي طرأ على الجبهة بخاصة الإسلامية للإنقاذ.التي تخلت عن العنف واقتربت من النظام بعدما إتضحت لها صلابته وإمكانات استمراره بعد أن أصبح في حكم المؤكد أن الجبهة قد فقدت جانبا كبيرا من تأثيرها الواسع في الشارع الجزائري(1).بعد الرصيد الدموي الذي سجلته الجماعات المسلحة على حسابها وهل كان للتقارب المكثف الذي شهدته العلاقة بين الإدارة الأمريكية والنظام الجزائري–صلة التحذير الذي وجهته الحكومة الأمريكية مؤخرا إلى رعاياها في الشمال الافريقي وفي الجزائر تحديدا من إحتمال تعرضهم لهجمات إرهابية بمعنى هذا هل مثل التقارب يعد خرقا للتفاهم الموضوعي الذي كان قائما بين الإدارة الأمريكية والجماعات المسلحة وتحولا في الموقف النوعي لأمريكا تجاه الجماعات المسلحة الأمر الذي هدد بشكل أو بأخر التفجيرات الضخمة.[2]

[1] أ.اسامة،مرجع السابق.ص13.

[2] محمد لعربي زيطوط،الجزائر والحرب على الإرهاب.مؤسسة الهقار،14-7-2010.

من خلال دراستنا للعلاقات الجزائرية الأمريكية في إطارها التاريخي توصلنا الى ان هاته العلاقات كان لها امتداد تاريخي، الا انه كان اختلاف بين البلدين وذلك لتبني الجزائر لمذهب الاشتراكي في ظل الثنائية مما جعل بالولايات المتحدة الامريكية تتخذ موقف من الجزائر، وكذلك الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر بعد الانتخابات التشريعية والوضع الخارجي انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الامريكة، واحذاث سبتمبر التي كان لها وقع على العلاقات بين البلدين واعطت نفس جديد للتعاون الثنائي.

الفصل الثاني:

مجالات التقارب الجزائري الأمريكي

تعتبر هذه المجالات التي سنتطرق اليها بمثابة متغيرات تحكم العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والجزائر وهي تعبر عن مصالح مشتركة يحاول الطرفان توطيدها وتعزيزها ،من خلال التعاون الثنائي والتنسيق الجماعي.

شهدت العلاقات الجزائرية الامريكية سنة 2010 حركية بارزة من الدعم والتعزيز والتقارب في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية ،فبالنسبة لاهمية السوق الجزائرية وثقلها في منطقة المغرب العربي وافريقيا وتجربتها المشهودة في مكافحة الارهاب .فقد استخدمت الولايات المتحدة مبادرات جديدة من اجل تقارب اوثق مع الجزائر ودليل ذلك عديد الزيارات التي قام بها رسميون ورجال اعمال امريكيون الى الجزائر ،ويرى الملاحظون ان الخيار الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية بأن تنظم بالجزائر الندوة الاولى حول الاعمال بين الولايات المتحدة الامريكية والمغرب العربي بعد القمة التي نظمها الرئيس باراك اوباما بواشنطن من اجل تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة والعالم الاسلامي بعد اشارة قوية عن المكانة المميزة التي توليها اكبر قوة في العالم للجزائر.

وقد تم تاكيد هذه النظرة من قبل مصلحة البحوث التابعة للكونغرس الامريكي التي اعتبرت الجزائر قوة عسكرية واقتصادية بارزة في منطقة المغرب العربي والتي اضحت تمثل مع مرور الوقت شريكا محوريا للولايات المتحدة في مكافحة الارهاب.

كما أكدت الوكالة الاتحادية في تقريرها الموجه للبرلمانيين ان الجزائر كونها منتجا للطاقة تعد كذلك مصدرا هاما للغاز الطبيعي بالنسبة للولايات المتحدة.(1)

1-ياسمين ج، اربع مجموعات لتعزيز التعاون الامريكي الجزائري ، نشر 20 اكتوبر 2012

المبحث الاول :المجال السياسي.

ان العلاقات الجزائرية الامريكية ليست وليدة اليوم بل تمتد جدورها الى قرون ماضية حيث تم التوقيع على اول معاهدة صداقة بين البلدين سنة 1975 في عهد الرئيس جورج واشنطن، اول رئيس للولايات المتحدة الامريكية،وضلت العلاقات السياسية بين البلدين منذ ذلك الوقت جيدة وهو ماتجلى في المسار التاريخي الذي ميز هذه العلاقات حتى في عز النهج الاشتراكي الدي اختارته الجزائر كنظام سياسي لها بعد الاستقلال ،والذي املته عليها ظروف تاريخية مرتبطة بالواقع الاستعماري وموجة حركات التحرر التي اجتاحت دول العالم الثالث خلال القرن الماضي.

ولايزال الامريكيون يشيدون بالادوار الدبلوماسيي التي قامت بها الجزائر من اجل تسوية الازمات سلميا كما حدث مع الافراج عن الرهائن الامريكيين الدين احتجزوا في طهران عام 1979،حيث لعبت الجزائر دورا رائد من اجل الافراج عنهم في 20 جانفي 1981بعد عملية وساطة قادتها ،انهت معاناة المحتجزين الامريكيين التي استمرت 444 يوما.

واذا كان الظرف الاستعماري الذي مرت به الجزائر لم يسهم في اعطاء البعد الكافي لتعميق علاقات التعاون الثنائية خلال فترات الرئاسة للجمهوريين في عهد الرئيس رونالد ريغان والديموقراطيين في عهد بيل كلينتون فان التطورات الدولية الراهنة التي فرضها النظام الدولي الجديد بعد سقوط المعسكر الشرقي ارسى مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية لم تعد معها الجزائر بمنأى عن هذه المتغيرات، ما دفعها الى تبني رؤية جديدة تساير هذه التطورات من خلال تنويع علاقات التعاون مع مختلف الشركاء وفق مبدأ تكريس براغماتية التعاون تخدم المصالح المشتركة.(1)

1ـــــ ، العلاقات الجزائرية الامريكية تشهد قفزة نوعية ، جريدة المجاهد، الجزائر يومية اخبارية وطنية نشر ب 26- 12- 2001

وفي سنة 1992 وبألغاء الدور الثاني للانتخابات التشريعية في الجزائر وجدت الولايات المتحدة نفسها في مأزق حرج ،على حد تعبير ويليام كونت وهذا يعتبر عملا غير مشروع ومناف لمبادئ الديموقراطية بكل المقاييس ومن جهة اخرى فالجبهة الاسلامية للانقاد – وهي الطرف المقصي والمتضرر الاول من هدا الايقاف- حيث اعتبر الشارع الجزائري عموما ،ضربة موجهة ضد الاسلام والمسلمين ماولد شعورا عدائيا اتجاه الولايات المتحدة ،لذلك اتسم الموقف الامريكي بالتأرجح وعدم الثبات ،ومن جهتها ابدت الجزائر –على اثر الاضطرابات التي كانت تعيشها – انكفاء على الداخل ،وتقلص دورها الاقليمي والدولي بشكل كبير،حيث انها لم تكن مع التحالف لضرب العراق ،بل كانت ترفضه إلا ان موقفها لم يكن فعالا.

وفي هذه الفترة بدأت الظروف الامنية داخل الجزائر في التدهور ،ماأدخل البلاد في موجة رهيبة من العنف بسبب اختيار انصار الجبهة الاسلامية السلاح للتعبير عن مطالبهم.(2) وبمجيء الديمقراطيين للحكم بقيادة الرئيس ببل كلينتون ،والذين يركزون على موضوعات السياسة الدنيا والاقتصاد المعلوم ،حاولت الادارة الاستفادة من كافة الظروف المحتملة ،بما في ذلك امكانية وصول الاسلاميين للسلطة في الجزائر ،لتفادي تكرار تجربة الحليف الضائع التي حصلت مع ايران ،حيث نجحت الثورة الاسلامية . لذلك تجنبت الادارة الامريكية معاداة أي طرف من اطراف الصراع في الجزائر ،وفي هده الفترة ابدت واشنطن واقعا وسياسات متناقضة احيانا ،فمثلا ابدت مساندتها للنظام الجزائري في مواجهته مع عناصر الجبهة الاسلامية للإنقاذ ، وجاء تنبأ السفير الامريكي بالجزائر كازي ومجلة نيويورك تايمز ،بسقوط النظام الجزائري خلال ستة اشهر بالنظر الى ماوصلت اليه الامور .فقد انتقدت واشنطن الحل العسكري ،وحملت المؤسسة العسكرية مسؤولية مايجري في الجزائر.

وبمجيئ الرئيس اليامين زروال اعادت واشنطن العلاقات مع المسؤولين الجزائريين الا ان هذه الاتصالات فشلت لان الرئيس الجزائري لم يحقق الاصلاحات المنشودة في نظر الامريكيين واعتقدت الولايات المتحدة بأن

2--نور الدين حشود ، العلاقات الجزائرية الامريكية 1992- 2004 (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تخصص علاقات دولية، دراسة غير منشورة) جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ،2004 . ص 32

مايحدث بالجزائر ،مواجهة بين سلطة قائمة ومعارضة مسلحة وهدا مادفعها لحظر بيع الاسلحة للجزائر وتقليص تمثيلها الدبلوماسي فيها وفي سنة 1996 بدأت الولايات المتحدة تعدل سياستها ومواقفها اتجاه الجزائر وذلك بسبب الهجوم الارهابي على برج التجارة العالمي في منتصف التسعينات ومن هنا اقتنعت واشنطن بأن المعلومات والتصريحات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية هي الاصح ،فبدأت في تعديل سياستها وابراز مساندتها للحكومة الجزائرية.

وابتداءا من سنة 1996 اعتبرت واشنطن الجزائر بمثابة دولة محورية ،وفي سنة 1997 صرح السفير الامريكي بالجزائر رونالد نيومان في سبتمبر ان بلاده تدعم جهود الاصلاح التي يقوم بها زروال ،كما اكدت الادارة الامريكية ،ان النظام الجزائري بريء من التهم الموجهة اليه حول ضلوعه في المجازر ،واعتبرت واشنطن بأن الجزائر مرت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الارهاب دون ان تلق السند الدولي.

وقد بدأ التنسيق في المجال السياسي بين البلدين يتكثف خصوصا بعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بو تفليقة في افريل 1999 مما جعل بالادارة الامريكية تعبر عن ارتياحها لمجيئه للرئاسة في الجزائر(3)وذلك بتوقيع اتفاق السلام بين ايريتيريا واثيوبيا في الجزائر وبمساهمة امريكية في ديسمبر 2000 وبحضور كاتبة الدولة للخارجية مادلين اولبيرت واثناء التوقيع على هدا الاتفاق طلبت كاتبة الدولة للخارجية رسميا من الجزائر ،لعب دورفي تسوية النزاع القائم .

في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والاسرائيليين ،هذا في حد ذاته يعتبر اعترافا امريكيا بالدور الدبلوماسي النشط للجزائر والدي يمكن الوثوق به ،ومن خلال تاريخ الدبلوماسية بين البلدين وتدخل الدبلوماسية الجزائرية في قضية الرهائن الامريكيين في طهران كما سبق الذكر.

3-نفس المرجع السابق، ص 36

فبعد ان انحصرت مستويات التعاون في المجال المحروقاتي خلال عقود طويلة ،تغير الاتجاه التعاون الأمني في عهد الجمهوريين بعد احداث 11سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الامريكية ، التي ادركت حينها ان ظاهرة الارهاب عابرة للحدود وتفرض التجند الدولي الكامل من اجل اجتثاثها ، فقد اشار الكاتب والصحفي الامريكي بوب ودورد المشهور بفضيحة واترغيت في كتابه خطة الهجوم الى أن صانعي القرار الامريكي وضعوا الجزائر من الدول ذات الاهمية الاستراتيجية في مكافحة الارهاب بعد هذه الاحداث أكد هذا الرأي التصريحات الأمريكية الرسمية المختلفة المنصبة في هذا الاتجاه من بينها ماذهب اليه الرئيس جورج ولكر بوش في الرسائل التي بعث الى رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بو تفليقة .اذ يحرص فيها ويشيد بالتعاون القائم بين البلدين في مجالات متعددة مثل مكافحة الارهاب والتكوين القضائي والاصلاحات الاقتصادية ،وهي التصريحات التي رددها السفراء الامريكيون بالجزائر ومن بينهم ريتشارد ريدمان بالقول ان الجزائر تعد من بين شركائنا الاوائل في مكافحة الارهاب وتكمن اهمية الجزائر الاستراتيجية والامنية بالنسبة لواشنطن تكمن في المحاور المتعددة والمتقاطعة التي تقودها الجزائر على مستويات اقليمية متنوعة، وتعاملها مع الظاهرة بشكليها الامني والسياسي ،حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية الى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية الى جانب احتضانها للمركز الافريقي للدراسات والبحوث حول ظاهرة الارهاب ماجعلها تكون محل تقارب امني لفهم الظاهرة بالدراسات والتشاور المشترك(4) ، الى جانب دورها المتميز داخل منظمة المؤتمر الاسلامي بفضل تجربة دبلوماسيتها الهادئة والمتوازنة ،التي تمتد مابين الوساطة في الحرب العراقية –الايرانية ،وكذلك تجاربها في الحل السلمي للعديد من القضايا ،كما يمكن لن يراهن صانعوا القرار الامريكيين على الجزائر للعب ادوار الوساطة بين القوى الاقليمية والدولية ،فمتوسطيا تعد الجزائر شريكا استراتيجيا

4-مصطفى صايج ، العلاقات الجزائرية الامريكية .البلاد الجزائرية ، الجزائر ، يومية ، 102 مارس 0222 ، ص4

سياسيا هاما مع الحلف الاطلسي (5)، وشهدت العلاقات الجزائرية الامريكية مطلع سنة 2006 ديناميكية سياسية ونشاطات دبلوماسية وامنية مكثفة بين البلدين بداية زيارة روبرت موليز رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي الامريكي وشارل ف.وولد نائب القوات الامريكية في اوروبا وغيرها من الزيارات وذلك في اطار جولة للتنسيق الامني والاستخباراتي.

وأهمية العلاقات الاستراتيجية مع الجزائر اكدها السيد ديفيد بيرس السفير الجديد للولايات المتحدة بالجزائر الذي اشار مؤخرا الى ان : استقرار الجزائر وازدهارها مهم جدا لاستقرار المنطقة بأكملها ،مضيفا ان الولايات المتحدة تتعاون مع الجزائر في محاربة الارهاب والتطرف وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح والاعتدال .معربا عن امله في ان تكون العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة شراكة ديموقراطية تخدم السلام والازدهار ولاستقرار العلاقات الثنائية،وتجدر الاشارة الى ان حجم المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين يبلغ 20 مليار دولار سنويا مما يجعل الشريك الثاني للولايات المتحدة الامريكية في العالم العربي.

5- نفس المرجع السابق ، ص 38

المبحث الثاني: المجال الاقتصادي

تعود العلاقات الإقتصادية بين البلدين الى مابعد الاستقلال 1962،وكانت مزدهرة خاصة في المجال الطاقوي الغاز والبترول ،ولم تتأثر بدرجة كبيرة بالتوتر السياسي بين البلدين فالجزائر حاولت بعد الإستقلال مباشرة تحقيق التنمية الاقتصادية ،بالاعتماد على الموارد الداخلية بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات ،لتقليل التبعية للخارج وبعد فشل هذه الإستراتيجية ،حاولت الجزائر الانفتاح على العالم الخارجي وتشجيع الإستثمار الاجنبي كخيار بديل ،مما دفع بالجزائر للتعاون مع الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي كونها تمثل القوة الإقتصادية الأولى في العالم ،والمنتج الأول للسلع والخدمات في العالم وكذلك تمتلك أكبر نصيب في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، اما بالنسبة للاقتصاد الأمريكي يمكن القول بأنه الاول عالميا ومن الاسباب التي تدفع بالولايات المتحدة إلى التقارب اقتصاديا مع الجزائر وهو ضمان تدفق البترول والغاز الطبيعي للولايات المتحدة وحلفائها بأثمان معقولة، وكون الجزائر تعتبر المصدر الثالث للغاز الطبيعي المميع في العالم حيث تتمثل صادرات الجزائر بإتجاه الولايات المتحدة أساسا في البترول والغاز ،وعن الغاز فإن الجزائر تصدر تقريبا 5بالمئة منه للولايات المتحدة ،وهو مايمثل 22 بالمئة من إجمالي ماتستورده الولايات المتحدة من الغاز.(1)

وبالمقابل فإن الصادرات الامريكية نحو الجزائر ،تتمثل أساسا حسب شكيب خليل وزير الطاقة والمناجم الجزائري في منتجات صناعية وتجهيزات ميكانيكية وكهربائية ،وأجهزة الإعلام الالي بالإضافة إلى المنتجات الغذائية والزراعية(2).

وفي تصريح لرئيس الجمهورية الجزائرية السسيد عبد العزيز بو تفليقة ،امام مجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين"بمؤسسة جيمس بيكر"بالولايات المتحدة الأمريكية ،قال :"علاوة على ماتم كشفه من احتياطات

1-نور الدين حشود، نفس المرجع السابق،ص54
2-تصريح وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل امام مجلس الاعمال الامريكي الجزائري في 23- 06- 2003

فالجزائر تتمتع بقدرات كامنة هائلة من المحروقات ومازالت أحواضها الرسوبية الواسعة غير مستكشفة بما فيه الكفاية بكثافة تقل عن 08ابار لكل10.000 كلم^2،بينما نجد ان هذه الكثافة على المستوى العالمي تتجاوز مائة بئر وتصل في الولايات المتحدة الامريكية الى اكثر من 500 بئر في كل 10.000كلم^2.

وتعكف الجزائر على الرفع من قدرات تصديرها لأوروبا والولايات المتحدة من خلال اقامة انبوبي"ميدغاز "و"غالسي".

كل هاته المقدرات الطاقوية اخذت بعين الاعتبار في الإستراتيجية الطاقوية الجديدة لإدارة جورج ولكر بوش،"تقرير ديك تشيني" الذي يشير لأكثر من مرة لدور الجزائر وإمكانية توسيع دورها في إطار سياسة تنويع المصادر النفطية الأمنة على منطقة الشرق الأوسط.

أما فيما يخص الإستثمارات الأمريكية بالجزائر ،والتي ترتكز في قطاع المحروقات ،فقد تطورت خلال السنوات الاخيرة ،بفضل عودة الأمن والإستقرار للبلاد وتفعيل العلاقات السياسية والامنية بين البلدين .وفي تطوير تعاونها مع الولايات المتحدة أعرب حميد طمار وزير الصناعة وترقية الإستثمارات(3) ، عن رغبة الجزائر بمنح تسهيلات ومزايا لمستثمريها لتجسيد مشاريع شراكة في نشاطات خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاع الميكانيك الصيدلة الإسمنت والإلكترونيك ،والتي يمكن فيها للشراكة الأجنبية خاصة الأمريكية من فتح المجموعات الكبرى الجديدة وقد استقبل حميد طمار في 17فيفري 2010،نائبة وزير التجارة الامريكية المكلفة بالصناعات التحويلية والخدمات، والتي بحث معها المسائل المتعلقة بتعزيز التعاون خاصة من خلال توسيع التبادلات بين البلدين،ووفقا لبيان الوزارة فقد تطرق طمار مع المسؤولة الأمريكية على رأس وفد مكون من رجال أعمال ومستثمرين أمريكيين مشددا أن الجزائر منحت عدة تسهيلات للمستثمرين.(3)، وقد بلغت الإستثمارات الأمريكية في الجزائر سنة 1998 أكثر من 4 مليار دولار ،منها 2.156مليار في مجال النفط و2.372مليار خارج مجال النفط ،وبهذا

3-تصريح وزير الصناعة وترقية الاستثمارات حميد طمار نشر في صوت الاحرار يوم 19- 02- 2010

فقد جاءت الجزائر في المرتبة الثالثة عربيا في استقبال الإستثمارات الأمريكية ،بعد كل من السعودية ومصر ،وقد مثل الإستثمار الأمريكي لوحده ثلث الإستثمار الأجنبي في الجزائر سنة 2002 ماجعلها المرتبة الأولى عربيا في إستقبال الإستثمار الأجنبي.

وخلال ماي 2000 أقيم منتدى من طرف المجلس الافريقي المشترك بعنوان الإستثمار في الجزائر، لتعريف المستثمر الأمريكي بالسوق الجزائرية ،وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها بحضور وزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل وتم تناول موضوع المؤتمر الأفرو امريكي حول الطاقة النظيفة ،وقد دخلت الجزائر والولايات المتحدة في نقاش حول اتفاقية الفضاء المفتوح في سبتمبر 2003 ،والمتعلقة بحركة الملاحة الجوية لتعزيز وتقوية العلاقات الثنائية في عدة مجالات وقد ابدت بوينغ رغبتها في المساهمة في تجديد الاسطول الجوي الجزائري أما بالنسبة للتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة والمغرب العربي، فقد اقيمت مبادرة سميت بمبادرة ايزنستات نسبة الى مهندسها ستيوارت ايزنستات نائب كاتب الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية ،وتهدف هذه المبادرة الى تحقيق الامن ،الرفاهية الاقتصادية ،والمستقبل الديموقراطي للمنطقة من خلال تكثيف التبادل الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي وفتح الاسواق وتشجيع الاستثمار وتفعيل الحوار(4).

وعبرت هذه المبادرة عن الرغبة الامريكية الحقيقية في التواجد اقتصاديا بقوة في المغرب العربي،وتحديدا الجزائر، ولهذا ، فإن الجزائر يمكنها ان تستفيد من التنافس الاقتصادي غير المعلن ،بين الولايات المتحدة وفرنسا تحديدا، بشرط ان تجيد التفاوض مع الطرفين.

اما فيما يخص جهود انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية فأن الولايات المتحدة ابدت في اكثر من مناسبة استعدادها لتقديم المساعدة للجزائر في هذا الإطار وتتمثل هذه المساعدة اساسا في تقديم الخبرة الفنية والتقنية

4-نفس المرجع السابق ، ص 63

بالاضافة الى المساعدة في المجال المصرفي والبنكي ،لايجاد قطاع مالي تطور يتماشى مع متطلبات الفترة الحالية والتي تتسم بتزايد مجال نشاط القطاع الخاص.

وصرح ويليام بيرنز مساعد الدولة المكلف بالتجارة "نحن نقدم للجزائر المساعدة التقنية في اطار المنظمة العالمية للتجارة "، وتسعى الولايات المتحدة لدعم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية ،لأن ذلك سيساهم في ازالة العديد من العراقيل والحواجز الجمركية مما ينشط التبادل التجاري بين البلدين(5)

5- نفس المرجع السابق، ص64

بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر والولايات المتحدة الامريكية 20 مليار دولار سنويا مقارنة ب19.469 مليار دولار ،وارتفع حجم التبادلات بنسبة 23 بالمائة سنة 2006، وتؤكد حركة النمو بين الدولتين ماقاله السفير الامريكي الجديد لدى الجزائر دايفيد بيرس ان الجزائر تعد الشريك التجاري الثاني للولايات المتحدة الامريكية في العالم العربي ، ويرى كذلك التقرير ان مناخ الاعمال في الجزائر اصبح مستقرا بعد صدور قانون المالية لسنة 2009 الذي يمنح اغلبية للشركاء اغلبية 51 بالمائة للشركاء الوطنيين، واصفا السوق الجزائرية بالناشئة والنامية وهو تشجيع واضح للاستثمار المباشر في الجزائر، كما اكد التقرير ان توسع الاقتصاد الجزائري بات يثير "اهتمام الشركات " المتعددة الجنسيات في العالم .

واوضح التقرير ان الجزائر ببرنامج خماسي حول الاستثمار رصد له مبلغ 286 مليار دولار اضافة الى حاجياتها الخاصة بالمنشات القاعدية للفترة 2010- 2014، وبعد سلسلة الاجراءات المقيدة المتخذة في سنتي 2009- 2010 حيث اشارت الارقام الاخيرة المتوفرة التي تناولها التقرير الى شبه استقرار للاستثمارات الاجنبية في الجزائر على مدار اربع سنوات، حيث تراوحت هذه الاستثمارات مابين 2.3 و3.1 مليار دولار في السنة خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2008-2011، وتصنف الجزائر في المرتبة ال 18 من بين الدول التي حققت فائضا في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية خلال سنة 2011 حسب الارقام التي نشرتها وزارة التجارة الخارجية الامريكية في تقريرها الاخير حول التجارة الخارجية وفي ترتيب الدول التي سجلت معها الولايات المتحدة عجزا تجاريا في السلع، حيث سجلت الجزائر فائضا في الميزان التجاري قدر ب 13.02 مليار دولار خلال 2011 (6)

1

6-ـــــــ ، الجزائر تحقق فائضا في الميزان التجاري مع امريكا. الاحد 12 فيفري 2012. 16.35 من موقع الاذاعة الجزائري

واشارت احصائيات وزارة التجارة الامريكية ان الصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة قدرت ب14.61 مليار دولار مقابل 1.59 مليار دولار من الواردات.

كما اشارت وزارة التجارة الامريكية ان الجزائر تصنف من حيث قيمة الصادرات والواردات الامريكية في المرتبة 29 بصفتها ممون، و67 بصفتها زبون للولايات المتحدة.

- جدول يبين حجم الصادرات والواردات الجزائر(ملايير دولارات)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان
2000	2,724.0	861.8	1,862.4
2001	2,702.2	1,037.9	1,664.1
2002	2,360.2	984.4	1,375.8
2003	4,784.4	487.4	4,261.0
2004	7,409.5	971.6	6,438.0
2005	10,446.4	1,106.2	9,340.2
2006	15,455.9	1,101.9	14,354.0
2007	17,816.1	1,652.4	16,163.6
2008	19,354.8	1,243.2	18,111.6
2009	10,717.8	1,107.8	9,610.0
2010	14,518.0	1,194.7	13,323.3
2011	14,609.3	1,595.4	13,013.9
2012	9,993.3	1,362.3	8,631.0

Source: us. Census bureau.froeign

المبحث الثالث: المجال الأمني

في بداية التسعينيات كانت الاوضاع الامنية جد متردية بالجزائر بعد الغاء المسار الانتخابي في 1992،مما اثر سلبا على الاستقرار الداخلي للبلاد من جهتها كانت الولايات المتحدة تراقب جيدا مايحدث ،وقررت عدم الدخول في علاقات مباشرة مع الجزائر ،وبدأت العلاقات الامنية بين الطرفين مع مطلع الثمانينيات بشكل محتشم ولم تكن موجودة قبل ذلك كما تم توضيحه .

وبعد زيارة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد للولايات المتحدة سنة 1985، اصبحت الجزائر تستفيد من برنامج "اف ام اس"، ورغم ذلك فأن مقتنيات الجزائر العسكرية من الولايات المتحدة لم تتجاوز 2.2 مليون دولار خلال سنة 1991ومليون دولار خلال سنتي 1993/1992،وبعد هذا التاريخ ظل التعاون والتنسيق الامني بين الطرفين في ادنى مستوياته(1).

وفي هذا الوقت سعت الجزائر جاهدة لاسترجاع الاستقرار والامن الداخلي وجعلته اول اهتماماتها ماساهم بشكل مباشر في تقويض دورها الدبلوماسي المعهود ،وهو ماشكل عاملا مهما في فتور العلاقة بين البلدين خاصة في شقها الامني.

وبدأت العلاقات بين البلدين في تحسن على الصعيد الامني خلال سنتي 1997/1996 خاصة بعد زوال التردد الذي ميز الموقف الامريكي اتجاه الحكومة الجزائرية واجمالا فأن التعاون العسكري بين البلدين لم يكن موجودا بقوة ، قبل 1997حيث اقتصر على بعض المساعدات الصغيرة ،والمتمثلة اساسا في تكوين 02 من الضباط الجزائريين في الولايات المتحدة سنويا.

1-نفس المرجع السابق ، ص41

وقد اثيرت ايضا قضية المفاعل النووي الجزائري بعين وسارة ،والذي تم بناءه بمساعدة صينية ،كذلك خلال سنة 1998 حدث منعرج هام جدا في العلاقات الامنية بين البلدين ،ويعود ذلك للزيارة التي قام بها الاميرال جوزيف لوباز قائد القوات البحرية الامريكية باوروبا للجزائر في 10 اوت 1998 من الفريق محمد العماري قائد اركان الجيش الجزائري والتي تعد اول زيارة لشخصية امريكية على هذا المستوى العالي ،كما مثلت هذه الزيارة نقلة نوعية في التعاطي مع العلاقات الامنية بين البلدين.(2)

خلال نفس السنة وتحديدا يوم 03 اكتوبر 1998 أي بعد شهرين من زيارة الاميرال جوزيف لوباز للجزائر تم اجراء تمرين بياني مشترك للبحث والانقاذ بين القوات البحرية الجزائرية ،ونظيرتها الامريكية التي تمثلت في وحدات من الاسطول السادس الامريكي ،وتعتبر هذه المناورات الاولى من نوعها منذ الاستقلال ،والذي ساهم في تبادل الخبرات ووجهات النظر بين الجانبين ،وفي 28 سبتمبر 1999 رست الباخرة الامريكية "ماوت ويتني" بالجزائر وعلى متنها قائد الاسطول السادس الامريكي السيد دانيال مورفي ،وتأتي هذه الزيارة في اطار توطيد وتعزيز العلاقات بين البحريتين ،حيث صرح السيد دانيال بأن زيارته تأتي في اطار دعم جهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وحكومته في طريق الاصلاحات التي تنفذها ،وفي 24افريل 2000 زار الجزائر الاميرال شارل ستيفسون تانب القائد الاعلى للقوات الامريكية بأوروبا بدعوة من رئيس اركان الجيش الوطني الشعبي محمد العماري تمحورت حول ضرورة وضع برنامج عسكري مشترك ودائم بين الجزائر وبلاده ،لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الدولية والاطلاع على احدث التقنيات على متن المدمرة الامريكية والاستفادة مما تقدمه التكنولوجيا في هذا المجال .

وفي اواخر جويلية ،حل بالجزائر الرئيس اللواء راندول شموت مدير العمليات للسلاح الجوي الامريكي

2-نفس المرجع السابق،ص 42

لمناقشة واقع ومستقبل العلاقات بين البلدين ، وفي اطار توطيد صلات الصداقة والتعاون بين البحريتين وتم خلال هذه الزيارة تبادل الخبرات حول الانقاذ والصيانة تحت الماء وتقديم المساعدة للبواخر في الحالات الاستثنائية وهو مايعبر عن تزايد في وتيرة التقارب بين الجيشين.

وفي الفترة الممتدة بين 04و08 فيفري 2001 وصلت للجزائر المدمرة ميتشر التابعة للاسطول السادس وذلك للقيام بتمارين مشتركة مع القوات البحرية الجزائرية ،وكان في استقبال الطاقم الامريكي السفيرة الامريكية بالاضافة الى ممثل عن المكتب العسكري الامريكي بالجزائر ،وقد شارك في هذا التمرين عن الجانب الجزائري الباخرة المضادة للغواصات ،رايس كليش غواصة من صنف 877، طائرة دورية بحرية باتمار.

دائما في اطار التعاون العسكري بين البلدين،حل بالجزائر وفد عسكري امريكي بقيادة العقيد راندل هادي رئيس العلاقات الدولية بالقوات الجوية الامريكية باوروبا ،في الفترة بين 04و 08 نوفمبر 2001 ،وتوجه الوفد الى قيادة القوات الجوية، اين كان في استقبالهم قائد القوات الجوية العميد السعيد قوية ،وتقديم محاضرات حول التنوع الثقافي والحضاري للجزائر ومهام وتنظيمات القوات البحرية الجزائرية وسلسلة الدعم اللوجستيكي، ومنظومة التكوين وبعدها قام الوفد الامريكي بزيارات ميدانية الى المدرسة العليا لتقنيي الطيران بالدار البيضاء، ومدرسة التخصص للحوامات بعين ارنات .وتعتبر هذه الزيارة كتدعيم لمسار التعاون العسكري بين الطرفين ،ومن خلال هاته الزيارات المتبادلة بين البلدين يمكن استخاص ان هناك نقلة نوعية في وتيرة العلاقات الامنية للبلدين(3) .

3-نفس المرجع السابق، ص 44

وهو مايبرهن عليه وضوح النمو المتسارع لعدد الزيارات بين الطرفين واحداث 11 سبتمبر التي قلبت الموازين واصبح الهاجس الامني من اولويات صناع القرار الامريكيين ،والجزائر من جهتها عانت من الارهاب طيلة عشرية كاملة وطالما نادت بضرورة تنسيق الجهود الدولية لمكافحته.

وفي اطار مكافحة الإرهاب أوفدت الحكومة الأمريكية مسؤولين اثنين على التوالي في غضون خمس اشهر وبعد زيارة السيدة جيينا ابروكومبي وينستانلي منسقة المكتب المكلف بمكافحة الارهاب في فيفيري جاء دور دانييل بنجمين منسق مكافحة الارهاب بكتابة الدولة للتوجه في جويلية الى البلد ،وللتأكيد على دور الجزائر الهام في مكافحة هذه الافة قال الزعيم الامريكي لمكافحة الارهاب بواشنطن ان الولايات المتحدة تريد "تعميق علاقاتها "الامنية مع الجزائر كون هذه العلاقات" ضرورية الى حد كبير "في نظر واشنطن خاصة ان الولايات المتحدة تشاطر دون منازع تصور الجزائر المناهض لدفع الفدية مقابل اطلاق سراح الرهائن من قبل الجماعات الإرهابية كونها موردا ماليا معتبرا يسمح بالابقاء على هذه الجماعات الاجرامية.

وكانت الحكومة الأمريكية قد أكدت بوضوح بشأن سياسة عدم دفع الفدية انه ينبغي على كافة البلدان "الاخذ بعين الاعتبار موقف الجزائر في هذا الصدد.ومن جهته نوه الجنرال الأمريكي دايفيد ر.هوغ قائد القوات البرية للقيادة العسكرية الامريكية بافريقيا(افريكوم)الذي قام بزيارة الى الجزائر والدور" الريادي " في مكافحة الارهاب بمنطقة الساحل(4) .

ومن اجل تعزيز علاقات التعاون العسكري والتكنولوجي بين البلدين قام نائب المساعد الرئيسي لكاتب الدفاع لشؤون الامن الدولي السيد جوزيف ماك ميلين بزيارة الى الجزائر لرئاسته الدورة الرابعة للحوار العسكري المشترك الجزائري _الأمريكي.

4-محمد امين سني، المدركات الاستراتيجية الامريكية تجاه الجزائر، مركز الشرق العربي للدراسات الاستراتيجية والحضارية ، لندن،يومية الحوار الجزائرية، 2010

كما توسعت حركية العلاقات بين الجزائر وواشنطن لتشمل التعاون في المجال القضائي،وتخضع السياسة الدفاعيةالامريكية في الفترة الحالية لتحولات جذرية تحت تأثير نوعين من العوامل الهيكلية ،الاول يتمثل في الفكر العسكري الذي جلبته ادارة الرئيس جورج بوش معها الى السلطة ،والذي يهدف الى تنفيذ خطة اصلاح جذرية شاملة في المؤسسة العسكرية الامريكية، اما العامل الثاني فيتمثل في الدلالات الخطيرة التي عكستها هجمات واشنطن ونيويورك في 11 سبتمبر 2001 والتي اكدت على وجود طائفة جديدة من التهديدات بالغة الخطورة التي يتعرض لها الامن القومي الامريكي ومصالحه العابرة للحدود ،ووفقا لما سبق فأنه لايمكن بأي حال من الاحوال فصل الاهتمام الامريكي بالجزائر عن محدد او مرتكز رئيسي للسياسة الامريكية الجديدة نحو المنطقة وهو تأمين المصالح الاستراتيجية والحيوية للولايات المتحدة الامريكية في منطقة المغرب العربي والساحل الافريقي ،خاصة في ضل التهديدات الامنية الجديدة في المنطقة ويضيف "ويليام زرتمان "وهو خبير امريكي في استراتيجية الامن بالنسبة للمغرب العربي(5)،كون هذا الاخير له علاقات مع جهات أخرى ذات أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، وعند تتبع السياسة الخارجية الأمريكية ،والشراكة الأمنية مع الجزائر يجب أن نقف عند محدد رئيسي وهو قرب الجزائر بجنوبها الشاسع من المناطق الحيوية (أبار النفط) في إفريقيا الغربية ودول الساحل الإفريقي والتي تكتسي بأهمية بالغة في نظر الولايات المتحدة الامريكية.

.

5-نفس المرجع السابق.

ونستنتج من خلال دراستنا للعلاقات الجزائرية الامريكية ان هناك نقاط تقارب، كما انه توجد نقاط تباعد الا ان المصالح الاقتصادية فوق أي اعتبار.

الفصل الثالث:

معوقات التقارب الجزائري الأمريكي

بعد التعرض لمجالات التقارب الجزائري الأمريكي نتجه للجهة المعاكسة المتعلقة بمعوقات التقارب بين البلدين، لاشك أن هناك عقبات في طريق هذا التقارب، مايشكل تحديا حقيقيا أمام الطرفين ولتسهيل دراسة هذه العقبات تم تقسيمها إلى نقطتين عن طريق مبحثين مستقلين.

ويتناول المبحث الأول مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الركائز المهمة في سياستها الخارجية، لذلك سنتطرق في البداية للتصور الأمريكي للديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل عام.ثم نتعرض للتقييم الأمريكي لحقوق الإنسان في الجزائر ، خاصة في فترة الأزمة خلال فترة التسعينات ،والمسار الديمقراطي في الجزائر بنظرة أمريكية، ونذكر في الفصل الأخير الأسباب الحقيقية لهذا التقييم الأمريكي ولأي مدى يعيق هذا التقييم التقارب بين البلدين.

أما في المبحث الثاني فنتناول فيه القضايا الحساسة ذات الإهتمام المشترك بين الجزائر وأمريكا بالأخص القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية التي يسجل البلدان فيها مواقف مختلفة وغير متوافقة.

وفي نهاية الفصل نتوصل إلى خاتمة نستخلص فيها أهم النقاط التي من شأنها أن تعيق التقارب الجزائري الأمريكي وتقف في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين.

[1]-[1] نور الدين حشود.مرجع سابق

المبحث الأول :قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان

من المؤكد أن قضية الديمقراطية في الوطن العربي لن تأتي ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة في مرحلة ماقبل أحداث سبتمبر 2001،بل وإن السياسة الأمريكية قامت في جانب منها على أساس دعم نظم تسلطية إستبدادية طالما كانت تتفق مع أهدافها ومصالحها وبخاصة فيما يتعلق بمحاربة المد الشيوعي،وضمان تدفق النفط لهاولحلفائها بأسعار معتدلة ، فضلا عن تقديم القواعد والتسهيلات العسكرية لها في المنطقة ،ولذلك ظلت واشنطن حريصة على ضمان إستمرار هذه النظم وغض الطرف عن ممارستها اللا ديمقراطية ، خاصة مع تزايد قناعتها بأن أي عملية تحول ديمقراطي حقيقي قد تفضيء إلى حدوث حالة من عدم الإستقرار تضر بالمصالح الأمريكية، أو تفسح المجال لوصول إسلاميين إلى السلطة.وعلى إثر أحداث هجمات سبتمبر حدث تغيير في نظرة واشنطن إلى قضية الديمقراطية في المنطقة، فراحت تؤكد على ضرورة وأهمية تحقيق الديمقراطية بإعتبارها المدخل الرئيسي لتجفيف منابع الإرهاب والتطرف الذي أصبح يستهدف الولايات المتحدة .ومن هنا طرحت في ديسمبر 2002مبادرة الشراكة الأمريكية –الشرق الأوسطية لنشر الديمقراطية في الوطن العربي، ومع ذلك فإن إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب التي تبنتها واشنطن في أعقاب أحداث سبتمبر قد أدت إلى حدوث تناقض في السياسة الأمريكية بخصوص هذه القضية، ففي الوقت الذي رفعت فيه واشنطن شعار تحقيق الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، فإنها وجدت نفسها في حاجة إلى أن تتحالف وتعمل مع أنظمة غير ديمقراطية أو شبه تسلطية من أجل مكافحة الإرهاب.[1]

كما نجد أن نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة شمال أفريقيا أو المغرب العربي ،خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001اتجهت نحو التقاطع وعدم الإستقرار خصوصا فيما يخص قضايا الإرهاب والديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة، بحيث يتهم العديد من الملاحظين والخبراء في مجال القانون الدولي الولايات المتحدة الأمريكية

[1]توفيق إبراهيم حسنين،أمريكاوالديمقراطية في الوطن العربي ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،2010.

بإنتهاك حقوق الإنسان وإنتهاج سياسة التعسف والكيل بمكيالين في تطبيق القوانين الدولية لا سيما تلك المتعلقة بميثاق حقوق الإنسان. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى الوقوف سدا منيعا أمام تنفيذ القانون الدولي الإنساني بإستعمال حق الفيتو عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.

مر المسار الديمقراطي بالجزائر بعدة صعوبات ساهمت في تعثره ،فبعد إقرار التعددية في دستور 1989 وإجراء أول إنتخابات تشريعية تعددية في الجزائر نهاية 1991 وبداية1992 ، والتي تم إلغاء الدور الثاني منها ليتم فيما بعد إلغاؤها كليا بتدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، وإعتقال زعيمي الجبهة الإسلامية للإنقاذ **علي بلحاج وعباس مدني** ،وحاول الأمريكيون تجنب تكرار تجربة الحليف الضائع التي وقعت مع إيران. لذلك إكتفوا بإبداء الأسف لتعثر المسار الإنتخابي والديمقراطية في الجزائر .ثم جاءت المحطة الموالية للمسار الديمقراطي بالجزائر و هي الإنتخابات التشريعية في سنة1997 ، لم تعتبرها الإدارة الأمريكية خطوة حقيقة في سبيل الديمقراطية وإعتبرت أن الحكومة الجزائرية ما هي، إلا واجهة مدنية لسطلة عسكرية تتمثل في أركان الجيش لتبقى خطوات الجزائر نحو الديمقراطية خجولة إلى غاية الانتخابات الرئاسية 1999.[1]

فإن المسار الديمقراطي المتعثر في الجزائر ،أوما يطلق عليه العجز الديمقراطي والممارسات الإنتخابية المشكوك فيها .من شأنه أن يعيق التقارب الجزائري الأمريكي وقد تجسد ذلك أساسا في الإنتقادات التي وجهت لمسار عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

وكان تقرير أمريكي صدر في التاسع والعشرين جوان المنصرم يضع الجزائر في القائمة السوداء ضمن الدول المتاجرة بالبشر.

ومن النقاط التي وردت في التقرير المزعوم أن الحكومة الجزائرية لا تحترم أدنى المعايير المتعلقة بمحاربة ظاهرة المتاجرة بالبشر ، ولم تفتح تحقيقا ولم تتابع أي جريمة تتعلق بالاتجار بالبشر ، ولم تتم إدانة أي شخص قضائيا في 2010.

[1] نور الدين حشود،مرجع سابق.

وفي هذا الشأن يرى الدكتور **نظام عساف** مدير مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان أن الولايات المتحدة الأمريكية تركز إهتمامها لحقوق الإنسان في هذا البلد وتغض الطرف عن ذاك إنطلاقا من مصالحها الإقتصادية وطبيعة العلاقات مع النظام السياسي القائم، فمثلا يقول الدكتور نظام حين يقاوم الشعب الفلسطيني الإحتلال يتم النظر إلى هذه المقاومة الفلسطينية بإعتبارها إرهابا، في حين يعتبر الإعتداء الذي تقوم به الطائرات الإسرائيلي على غزة دفاعا عن النفس.[1]

ويؤكد **عساف** في تسجيل له في نشرة القناة الأولى للإذاعة الجزائرية أن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية واضحة وضوح الشمس في سياسة الكيل بمكيالين، سواء تجاه الانتهاك الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني والعربي ناهيك عن عدم تنفيذ قرارت الأمم المتحدة الصادرة منذ 1947 و1948.

وأضاف الدكتور نظام قائلا " أنظروا ماذا تفعل الولايات المتحدة في الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين ما يزيد عن 70 مرة استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد قرارات لصالح العرب ولصالح القضية الفلسطينية

في سياق متصل رأت منظمة "**هيومن رايتس ووتش**" المدافعة عن حقوق الإنسان في أحد تقاريرها السنوية أن الولايات المتحدة وأوروبا تقبلان بـ "حكام مستبدين يقدمون أنفسهم على أنهم ديمقراطيون" في دول مثل **باكستان ونيجيريا وروسيا وكينيا** حيث تنتهك حقوق الإنسان.[2]

وفضحت المنظمة الدولية الدافعة عن حقوق الإنسان "**هيومن رايتس ووتش**" في أحد تقاريرها الصادر في 31-1-2008، الممارسات الأمريكية الخارقة للقوانين والمواثيق الدولية في العديد من المرات ، وجاء في تقريرها بأن "الولايات المتحدة تقوم بانتهاكات فيما يسمى "حربها على الإرهاب"، ومن بينها اعتقال 275 شخصا لم توجه

---

[1] محمود علي الخطيب،الولايات المتحدة وأزمة الديمقراطية في العالم العربي.على الرابط التالي:
www.kotobarabia/com

[2] بدون مؤلف،ديمقراطية امريكا.القدس العربي ،يومية سياسية مستقلة،23-6-2012.

إليهم اتهامات في سجن **غوانتانامو (كوبا)**، واللجوء إلى سجون سرية خارج الأراضي الأمريكية وتبرير الحكومة لاستخدام التعذيب في التحقيق مع المشتبه بهم.

ولم يسجل تقرير **هيومن رايتس ووتش** السنوي للعام 2008 أي تحسن في وضع حقوق الإنسان في الولايات المتحدة، رغم جهود الكونغرس الأمريكي لإنهاء التجاوزات المفترضة في إطار الحرب على الإرهاب.

أكد ممثل المكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان لشمال أفريقيا **"اندريا اوري"** بالجزائر أن وضعية حقوق الإنسان تحسنت في الجزائر منذ سنوات التسعينات.[1]

وأضاف المسؤول الأممي أنه يتعين على الجزائر مواصلة عملها من أجل إرساء ثقافة حقوق الإنسان مشيرا إلى أن "الإصلاحات التي تمت مباشرة منذ سنة2011 ومنها رفع حالة الطوارئ تشكل خطوة إيجابية بإتجاه دولة القانون وذكر أن السلطات الجزائرية أعلنت إرادتها بمباشرة إصلاحات قانونية وتشريعية ملاحظا أنه ينبغي أن ترافق هذه الإصلاحات قوانين صارمة وتغيير في الذهنيا.

وأضاف أن الجزائر وقعت الإتفاقية ضد التعذيب سنة1989 مبرزا أن اللجنة ضد التعذيب لاتزال تتلقى شكاوي فردية من الجزائر.[2]

واعتبر المسؤول الأممي أن الجزائر كان عليها أن توفق بين الضرورة الأمنية وحقوق الإنسان معربا عن أمله في أن تصادق الجزائر على بروتوكولات إتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب بما سيسمح لها بتعزيز وسائل دفاعها وأضاف قائلا" من خلال التصديق على البروتوكولات ستقدم الدولة إشارة بانها عازمة على عدم تكرار الأوضاع الأليمة لسنوات التسعينات مبرزا إستعداد المفوضية السامية للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان لتقديم الدعم التقني للجزائر.

[1] مكارم ابراهيم،"امريكا وحقوق الإنسان ":شعار وتطبيق.الحوار المتمدن،العدد،3475. في 2-9-2011.

[2] مسعود حجازي،"امريكاوازمة الديمقراطية في العالم العربي"،الوفد المصرية يومية الكترونية ،العدد4323.لندن 21ماي 2001.

المبحث الثاني:القضية الفلسطينية

1)-الموقف الجزائري:

تعتبر القضية الفلسطينية أكثر القضايا التي يوجد بشانها خلاف بين الجزائر ووشنطن ،حيث نجد الإنحياز الأمريكي لصالح إسرائيل كان علنيا وغير مشروط في مقابل تهميش الطرف الفلسطيني في حين نجد أن الجزائر تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وهوالشيء الذي يرفضه الإسرائيليون بدعم من الولايات المتحدة .[1]

كما تعتبر مشكلة في العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة هي كون العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل التي ظلت تتحكم في السياسة الأمريكية إتجاه عملية السلام في الشرق الاوسط لأن الولايات المتحدة تدعم الدولة العبرية سياسيا واقتصاديا وتضمن التفوق العسكري على كافة الدول العبرية وتضن تحقيق أمن اسرائيل.

أعلن إستقلال دولة فلسطين يوم 15 نوفمبر 1988 في مدينة الجزائر في دورة إستثنائية في المنفى من المجلس الوطني الفلسطيني. وإستند هذا العمل على التبرير قانوني على قرار الجمعية العامة رقم 181 II المؤرخ 29 نوفمبر 1947، الذي نص على إنهاء وتقسيم الإنتداب البريطاني إلى دولتين.

كما لا يختلف إثنان أيضا بأن الجزائر أول دولة تفتح مكتب لحركة فتح في العالم عام 1964، وهي أول من فتح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية مع الصفة الدبلوماسية الكاملة.[2]

[1] نور الدين حشود،مرجع سابق.ص.85

[2] www.amad.ps/arabic§actiondetaills=121470 هشام صدقي ابو يونس،"الجزائر القلب النابض لكل فلسطيني ".نشر يوم 4-24-2012على الموقع

وانها كانت ولا زالت أكثر الدول في العالم التي تقدم منح دراسية للطلبة الفلسطينيين وفي كافة المجالات والتخصصات ولعل وزارات السلطة الفلسطينية تشهد أن أغلبية موظفيها خرجين دولة الجزائر الشقيقة.

ويسجل للجزائر أنها أول دولة تعترف بدولة فلسطين حينما أقر المجلس الوطني الفلسطيني إعلان الإستقلال في الجزائر،.وكما ماهو معروف لذهن كل فلسطيني بأن الجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التي تقوم بتقديم المساعدات الدورية للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ليتمكن من بناء دولته وبنيته التحتية وكما لا نستطيع نسيان الملكة العربية السعودية وتضحيات الشعب والجيش المصري في هذا السياق. وكما أنه لا يمكن نسيان المقولة التاريخية التي أطلقها الرئيس الجزائري الأسبق **هواري بومدين** ((**نحن مع فلسطين ، ظالمة أو مظلومة**))، وحكومات الجزائر فقد إحتضنت الجالية الفلسطينية بعد أن انقطعت بهم السبل خاصة عام 1967م وكانت ملاذاً آمنا لهم [1]، ويشهد التاريخ المعاصر أن العلاقات الفلسطينية الجزائرية لم تشهد أي فتور في التعامل سواء العلاقات الرسمية أو الشعبية و لم تعرف أي استثناء حتي في ظل الإنقسام الفلسطيني لازالت تتعامل الجزائر مع جميع القوى الفلسطينية على مسافة واحدة وتسعي دائما لتقريب وجهات النظر بين كل الأطراف .

[1] مرجع سابق.

إن هذا الحرص والإيمان بعدالة القضية الفلسطينية والتي يؤكده دوما الرئيس الجزائري يأتي في مقدمة المواقف العربية الحريصة علي الشعب الفلسطيني ونيله حقوقه الكاملة الغير قابلة للتصرف .. ومما لا شك فيه بأن الجزائر وفلسطين حريصتين اليوم أكثر من أي وقت مضى علي المضي قدما في تعزيز العلاقات الأخوية والشراكة بين الشعبين حيث اتفقت الجزائر مع السلطة الوطنية الفلسطينية على إبرام اتفاق بين وزارتي الشؤون الخارجية في البلدين للتشاور السياسي المستمر لا سيما حول العلاقات الثنائية.[1]

و حرص الجزائر علي دعم الشعب الفلسطيني كان حرص مستمر وموضوعي ويهدف إلى دعم المصالحة الوطنية الفلسطينية ويعزز النجاحات التي شهدتها القضية على المستوى الدولي سيما انضمام فلسطين إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونيسكو" والتي تعتبر "دلالة سياسية وثقافية قوية.."

واليوم بات الموقف الجزائري الداعم لنضال الشعب الفلسطيني واستقلاله موقف وطنيا قوميا مشرفا ويأتي كطليعة لموقف الأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم من اجل التصدي لحملة تهويد القدس، التي تتفاقم يوما بعد يوم في ظل انعدام أي رادع قانوني أو أخلاقي.[2]

وفي ظل الصمت الدولي وانشغال العالم بما يجرى في الشرق الأوسط يأتي الدور (الفلسطيني الجزائري)

في غاية الأهمية للتأكيد مجددا ودوما أن فلسطين والجزائر يقفون اليوم في نفس الخندق للتصدي لممارسات الإحتلال الإسرائيلي و كافة أشكال العربدة وانتهاك حقوق الإنسان خاصة في منطقة القدس التي يطرد فيها الفلسطينيون من ديارهم ويجردوا من هوياتهم..

إن الجزائر كما كانت دوما حريصة علي وحدة الموقف الفلسطيني ودعم الشعب الفلسطيني ونضاله ودعم قضايا الأسرى في سجون الإحتلال تتواصل اليوم تلك العلاقات الأخوية الجزائرية الفلسطينية لتأكد حرص الجميع علي المضي قدما دعما للوحدة الوطنية الفلسطينية ووحدة الصف ولم الشمل لتحقيق أهداف الشعبالفلسطيني.[3]

[1] رضا محافظي،القضية الفلسطينية "الجزائر تعانق فلسطين".جريدة الحوار المتمدن،العدد1518.نشر يوم12-4-2006.
[2] نذير كريمي،"سفير فلسطين يشيد بدور الجزائر بدعم القضية الفلسطينية".جريدة المسار العربي،يومية،29-11-2011
[3] -رضا محافظي،مرجع سابق.

2)الموقف الأمريكي:

من المسلم به أن السياسة الخارجية الأمريكية تشكل الإحداث في كافة أرجاء المعمورة وأوضح مثال على ذلك هو منطقة الشرق الأوسط التي غالبا ما تشهد توترات متكررة وتتمتع في الوقت ذاته بأهمية إستراتيجية كبيرة وقد ساعدت مساعي إدارة الرئيس بوش في الآونة الأخيرة التي استهدفت تحويل المنطقة إلى مجتمعات ديمقراطية على تجدد العنف في العراق وتزايد حاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية وحدوث تفجيرات في كل من مدريد ولندن وعمان وطالما أن هناك هذا القدر من المخاطر المحدقة – فانه يتعين على كافة الدول أن تفهم القوى التي تحرك سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط.

من البديهي أن تندرج المصلحة القومية الأمريكية على رأس أولويات سياستها الخارجية، ومع ذلك فإن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل كانت حجر الزاوية منذ عدة عقود وبالتحديد بعد اندلا ع حرب الأيام 1967 كما أن الجمع بين تأييد الولايات المتحدة الثابت لإسرائيل ومساعي الترويج للديمقراطية في المنطقة أثار سخط الرأي العام العربي والإسلامي وشكل تهديدا لأمن الولايات المتحدة.[1].

تجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع ليس له نظير في التاريخ السياسي الأمريكي ويتبادر إلى الأذهان تساؤل: لماذا تطرح الولايات المتحدة أمنها القومي جانبا لتعزيز مصالحها مع دولة أخرى؟ ربما يفترض المرء أن الصلة بين الدولتين ترتكز إلى مصالح إستراتيجية أو التزامات واعتبارات أخلاقية – ولكن أيا من تلك التفسيرات لا يبرر كل هذا القدر من الدعم الدبلوماسي والمادي الذي توفره الولايات المتحدة لإسرائيل وبدلا من ذلك، فإن التوجه العام للسياسة الأمريكية في المنطقة يعزى كلية إلى السياسة الداخلية الأمريكية، وخصوصا لأنشطة اللوبي الإسرائيلي. [2]

[1] فؤاد جرجس،مرجع سابق.ص20.

[2] _،منطق الدعم الامريكي لإسرائيل.معهد الإمام الشيرازي ،واشنطن،على الموقع: www.siironline.com.

وقد تمكنت جماعات المصالح الخاصة الأخرى من تحويل مسار السياسة الخارجية الأمريكية في الاتجاهات التي تفضلها، ولكن أي لوبي لم يتمكن من تحويل اتجاه تلك السياسة بعيدا عن المصلحة الأمريكية وإقناع الأمريكيين في نفس الوقت بان المصالح الأمريكية والإسرائيلية متطابقة ويفسر الكاتبان بعد ذلك كيف تمكن اللوبي الإسرائيلي من انجاز هذا العمل وكيف شكلت أنشطته جهود الولايات المتحدة في تلك المنطقة الحيوية.

الولايات المتحدة – المانح الأكبر .

منذ حرب عام 1973 وفرت واشنطن لإسرائيل اكبر قدر من الدعم بالمقارنة مع أي دولة أخرى – فهي اكبر متلق للمساعدات **العسكرية والاقتصادية** المباشرة منذ عام 67 – وتتلقي إسرائيل سنويا حوالي **ثلاثة بلايين دولار** كمساعدات أمريكية مباشرة أي ما يقارب خمس ميزانية المساعدات الخارجية – وبمعني أخر فان الولايات المتحدة تعطي كل إسرائيلي حوالي خمسمائة دولار سنويا وهو أمر ملفت للنظر خاصة أن إسرائيل اليوم دولة صناعية غنية يعادل دخل الفرد فيها مثيله في كوريا الجنوبية واسبانيا كما أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة المتلقية للمساعدات الأمريكية التي لا يُطلب منها تقديم كشف حساب عن الكيفية التي أنفقت بها أموال المساعدات وهو استثناء يستحيل معه منع إنفاقها على أغراض تعارضها الولايات المتحدة مثل بناء مستوطنات في الضفة الغربية.[1].

وعلاوة على ذلك منحت الولايات المتحدة إسرائيل ما يقرب من ثلاثة بلايين دولار لتطوير أنظمة تسلح مثل طائرة LAVI التي لا تحتاجها وزارة الدفاع الأمريكية وزودتها بمروحيات **"بلاك هوك" ومقاتلات "إف**-16" ، وفي نهاية المطاف أتاحت لها الاطلاع على معلومات مخابراتي لا توفرها لحلفائها في منظمة حلف شمال

[1] دون مؤلف،" الدعم الامريكي لاسرائيل". على الرابط التالي:

http://www.palestine:info:info;/arabic/palesttoday/reports/report/2006

الأطلسي كما غضت الطرف عن حيازة إسرائيل أسلحة نووية وبالإضافة إلى ما سبق توفر الولايات المتحدة الدعم الدبلوماسي المستمر لإسرائيل. فمنذ عام 1982 إستخدمت الولايات المتحدة **حق الفيتو** اثنتين وثلاثين مرة في مجلس الأمن الدولي لعرقلة قرارات تنتقد إسرائيل – كما حالت دون المساعي العربية لإدراج ترسانة إسرائيل النووية ضمن برنامج عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. [1]

كما تهرع الولايات المتحدة لنجدة إسرائيل في الحرب وتقف إلى جانبها حين تتفاوض من اجل السلام،

وأطلقت واشنطن يد إسرائيل في التعامل مع الأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) حتى لو تعارضت سياستها مع السياسة الأمريكية المعلنة، وعلاوة على ذلك فإن إستراتيجية إدارة الرئيس بوش الطموحة للتحقيق تحول في الشرق الأوسط بدءا من غزو العراق استهدفت جزئيا تحسين وضع إسرائيل الاستراتيجي. ومن الصعب أن نتصور وجود نموذج أخر وفرت فيه دولة لدولة أخرى قدرا مماثلا من الدعم المادي والدبلوماسي لمدة طويلة باستثناء الحالفات وقت الحرب[2] .وباختصار فإن الدعم الذي توفره الولايات المتحدة لإسرائيل فريد من نوعه كما أنه سبب تعقيدا في علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي.

واعتبارا من التسعينيات وخاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر أصبح مبرر الدعم الأمريكي لإسرائيل الزعم، بأن كلتا الدولتين تواجهان تهديد الجماعات الإرهابية التي تنطلق من الشرق الأوسط والعالم الإسلامي ومجموعة من "الدول المارقة" التي تدعم الإرهابيين وتسعى لحيازة أسلحة الدمار الشامل. ويتضمن هذا المنطق القول بأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تطلق يد إسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين وعدم الضغط عليها لتقدم تنازلات إلى أن يُعتقل أو يُقتل جميع الإرهابيين الفلسطينيين، وينطوي أيضا على انه يتعين على

[1] دون مؤلف،"امريكا واسرائيل":جدوى سياسة التحالف.شبكة النبأ المعلوماتية ،نشر يوم 2جانفي 2012.ص.2

[2] "منطق الدعم الامريكي لإسرائيل."مرجع سابق

الولايات المتحدة ملاحقة دول مثل إيران والعراق وسوريا.[1] وبالتالي فان إسرائيل تُعتبر حليفا رئيسيا في الحرب على الإرهاب لان أعداءها هم أعداء الولايات المتحدة .

وتؤكد استطلاعات الرأي العام أن الشعوب العربية تشعر بسخط شديد بسبب الدعم الأمريكي لإسرائيل ومحنة الفلسطينيين ، كما أن الدعم المطلق لإسرائيل يضعف موقف الولايات المتحدة خارج منطقة الشرق الأوسط. حيث يعتقد معظم حلفاء واشنطن أن أمريكا تدعم إسرائيل أكثر من اللازم وان تغاضيها عن القمع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة أمر غير أخلاقي، ويشكل عائقا في الحرب على الإرهاب.[2]

ولا مناص هنا من ملاحظة المفارقة السياسية التاريخية الكامنة في التناقض المستمر بين الوحدة الوطنية الفلسطينية وبين وجود علاقات حسنة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الولايات المتحدة الامريكية ،فقد انهارت الوحدة الوطنية وبدأ الإنقسام الوطني الفلسطيني حتى الأن مع إعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير إثر إعلان الإستقلال الفلسطيني في الجزائر عام 1988الذي اعترف ب"حل الدولتين"في فلسطين المحتلة كشرط أمريكي مسبق لأي علاقات أمريكية متبادلة مع المنظمة.

[1] نور الدين عواد،السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية.مجلة الركن الأخضر،ركن السياسة،24-5-2011ص8.

[2] ناصر نقولا،مراجعة مستحقة للعلاقات الامريكية الفلسطينية.14-11-2011

القضية الصحراوية

إستطاعت الإدارة الأمريكية مؤخرا من تصعيد حدة التوترات الأمنية التاريخية،فيما يخص بقضية الصحراء الغربيةعلى المستوى الدولي والاقليمي معا،والتي تعتبرها الرباط قضية أرض مغربية وطنية،طوال مرحلة الخلافات والتطورات المتعاقبة في محيط هذه القضية والتي عاصرتها (المملكة المغربية) على المستوى الإقليمي الكلي مع جاراتها **الجزائر،موريتانيا،وليبيا**،الذي سبق لها وأن تم تبني تدريب البوليساريو على أرضها[1].إضافة إلى المناطق المجاورة لها خاصة التحررية في وسط وشمال أفريقيا أو غربها حيث تعتبر أرض الصحراء من الأراضي المهمة للدول المجاورة، خاصة التحررية منها باعتبار النظام الملكي المغربي نظاما منحدر من حقبة تاريخية إستعمارية غابرة يتشدق بالتيارات السياسية والأمنية المارقة من أجل حفظ وحماية العرش الملكي ودون أدنى اهتمام قومي وعرقي أو مصالحي على المستوى الوطني للمجتمع المغربي في توجهاته الأمنية عقبة إستراتيجية من خلال خلافاته المصطنعة مع جيرانه ومع جبهة التحرر الغربية (**البوليساريو**) ،على حساب موقعه الإستراتيجي الذي يفصل المصالح الإقتصادية الأمريكية والأوروبية مع جاراتها الأخريات الواقعى في حوض البحر الابيض المتوسط إبتداءا بموريتانيا والصحراء الغربية وإنتهاء بالجزائر وليبيا باعتبار هذه البلدان على غاية من الأهمية للمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الأمنية والإقتصادية.[2]

فقد أثارت القضية الصحراوية جدل كبير على الساحة الدولية ما تزايد الاهتمام بها خلال السنوات الاخيرة ،فما جذور هذه القضية ،وكيف أثرت على العلاقات الجزائرية الأمريكية ؟

تتمتع الصحراء الغربية بمساحة 226الف كلم،وتتمتع بساحل طوله1500كلم يضم ميناء تينتان الأول عالميا في إنتاج السردين ،بالإضافة إلى إحتياطي متوسط من البترول واليورانيوم كما تمتلك ثاني أكبر إحتياطي عالمي

[1] عبد الله شريط،حوار إيديولوجي حول المسالة الصحراوية والقضية الفلسطينية.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر،1982.
[2] خالد سليمان القرعان ،الصحراء الغربية في العلاقات الامريكية الجزائرية.الحوار المتمدن،العدد:997.في 25-10- 2004

من الفوسفات 12مليار طن. كل هذا من شأنه أن يجعل الصحراء الغربية محط أنظار العديد من القوى الإقليمية والعالمية.[1]

وتشهد العلاقات المغرب والجزائر تصعيدا لافتا في حدة الخلافات بينهما إستدعت المغرب لوساطة مصرية وعربية بين البلدين في نوفمبر 2004 فرغم قيام المغرب بإلغاء قرار فرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين والذي فرضته عقب تورط جزائريين في هجمات **اطل ساسني بمراكش** عام1994 مما إدى إلى إغلاق الحدود البرية بينهما إلا أن الجزائر لم ترد بالمثل ورأت أن القرار إتخذ دون تشاور معها ويندرج ضمن سياسة الأمر الواقع التي يعتمدها المغرب في علاقته مع الجزائر خلال السنوات الماضية.

[1] نور الدين حشود،مرجع سابق ص.86.

1)-الموقف الجزائري:

أما بالنسبة للجزائر والتي بادرت إلى الإعتراف بالجمهورية الصحراوية في 6مارس 1976 وظلت تؤكد مرارا على أنها ليست طرفا في النزاع الصحراوي ،بل مهتمة بإيجاد الحل السلمي له حيث الطرفان المعنيان مباشرة بالقضية هما المغرب وجبهة البوليساريو كما أكدت الجزائر بأنه لا أطماع لها في الصحراء الغربية وهدفها هوتطبيق الشرعية الدولية من خلال مبدأ تقرير المصير الذي يشكل حق الشعب الصحراوي الثابت وأيدت الحلول التي تضمنه كما أكدت الجزائر على أن قضية الصحراء تدخل ضمن تصفية الإستعمار بإعتبارها أخر المستعمرات في أفريقيا وقد إلتزمت الجزائر بدعم الشعب الصحراوي في سبيل تحقيق إستقلاله وكان الدعم الجزائري متعدد الأوجه دبلوماسيا وماليا.

وترتكز الإستراتيجية الجزائرية لدعم القضية الصحراوية على أربعة مبادئ أساسية هي:[1]

1-قضية الصحراء الغربية قضية تحررية وتعتبر الجزائر الدائرة في المنطقة تهديدا للأمن والإستقرار فيها.

2-تطالب الجزائر وتؤيد تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي.

3-ليس للجزائر مطالب توسعية في الأراضي الصحراوية أو ثرواتها.

4-مساندة الحركات التحررية من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

[1] مرجع سابق.ص87.

لكن الخلاف بين البلدين إتخذت منحى اكثر خطورة عقب تخلي الوسيط الدولي السابق في نزاع الصحراء الغربية "**جيمس بيكر**" عن مهمته منذ صيف يونيو 2004 ودخول مشكلة الصحراء مرحلة مصيرية في ظل تزايد الجهود السياسية والإعلامية للأطراف المعنية من أجل حشد تأييد دولي لمواقفها من طريقة حل نزاع الصحراء وفي حين دعمت الجزائر جهود دولية لدعم الإعتراف ب"الجمهورية الصحراوية"رد المغرب بعنف ونقل القضية إلى الأمم المتحدة من خلال تقديم مذكرة رسمية تتهم الجزائر بالتورط مباشرة في النزاع الصحراوية.[1]

ثمة عناصر خفية تحكم في الوقت الحالي حالة توتر القائم بين الجزائر والمغرب فهناك من الناحية الأولى شعور الجزائر بالتحرر من الرئاسة الدورية للإتحاد المغاربي وهي الرئاسة التي كانت قد دفعتها في السابق –تحت ضغط بقية العواصم المغاربية إلى تقديم تنازلات بهدف توفير شروط انطلاقة البناء المغاربي ومن ناحية اخرى هناك إعتقاد جزائري بأن المغرب سعت في الشهور الأخيرة إلى إستغلال برامج الشراكة السياسية والأمنية والإقتصادية مع الإتحاد الاوربي والولايات المتحدة للضغط على الجزائر لوقف دعمها لجبهة البوليساريو ،ومن ناحية ثالثة هناك شعور جزائري بأن القضية الصحراء التي تنسحب لايجوز التخلي عنها سواءا باعتبارها ورقة في العلاقات مع المغرب أو أنها إستمرار للموقف الجزائري التاريخي منذ عام 1975 خصوصا الجمهورية الصحراوية في المنفى تقيم على أراضيها فضلا عن وجود اللاجئين الصحراويين في مخيمات تندوف بالجزائر[2].

وفي أوائل السبعينيات الماضية وخلال قمة ثلاثية في أغادير المغربية بين الملك المغربي **الراحل الحسن الثاني** والرئيس المريتاني الراحل **مختارولد الدادا** والرئيس الجزائري الراحل **هواري بومدين** نقل عن الأخير أنه لا

[1] دياب احمد،المغرب والجزائر :تداعيات الخلاف حول الصحراء الغربية.مجلة الاهرام الرقمية،7-11-2004.
[2] خالد سليمان القرعان ،مرجع السابق.ص3.

مطامع للجزائر في الصحراء" وانه يدعم تنسيق الأطراف المعنية في مواجهة قرار اسبانيا منح حكم ذاتي لسكان الساقية الحمراء ووادي الذهب يبقيها تحت سيطرة مدريد[1]،كما أقرت الجزائر صراحة في القمة العربية التي إستضافتها الرباط 1974 بأنه لامشكلة بينها وبين المغرب بشأن قضية الصحراء.

لكن الموقف الجزائري إتخذ طابعا اخر بصدور الحكم الإستشاري لمحكمة العدل الدولية بين سكان الإقليم والسلطة المركزية في الرباط ثم دخول القوات المغربية ضمن **"مسيرة الخضراء"** التي ضمت حوالي 350الف مغربي إلى الصحراء في فيفري1976 إثر إنسحاب القوات الإسبانية منها بعد توقيع إتفاقية مدريد نوفمبر1975 بين كل من إسبانيا والمغرب وموريتانيا بشأن الصحراء فعقب ذلك أعلنت الجزائر عن تأسيس الجمهورية الصحراوية من طرف واحد مما حدا بالمغرب إلى قطع العلاقات مع الجزائر وربما جاء هذا التحول في الموقف الجزائري على خلفية عدم تصديق المغرب على إتفاقية ترسيم الحدود المبرمة مع الجزائر عام 1972 والتي أدت إلى تنازلات المغرب بموجبها عن إدعائتها في إقليم تندوف.[2]

[1]–مرجع سابق.

[2]–دياب احمد ،مرجع سابق.

ب) الموقف الأمريكي:

خلال السنوات الأخيرة سعت الإدارة الأمريكية الى تجنب أي صدام مباشر بين الجزائر الشريك التجاري المهم ،والمغرب الحليف القديم فعلى إثر التوتر الأخير بين البلدين والذي وصل لحد الكلام عن حشد قوات من الطرفين على الحدود ،قامت **اليس ويلز** مديرة شؤون المغرب العربي بالخارجية الأمريكية بزيارة الجزائر ومخيمات اللاجيئين في تندوف والمغرب وموريتانيا خلال اكتوبر 2004 وهو تحول في موقف الإدارة الأمريكية من الإستناد الى تقارير وانطباعات الجهات الاخرى إلى الإطلاع مباشرة على أوضاع اللاجيئين وتأتي هذه الزيارة في سياق تلطيف الأجواء بين الجزائر والرباط والتي عرفت توترا كبيرا خاصة بعد إعتراف جنوب أفريقيا بالجمهورية الصحراوية.[1]

يقول أستاذ العلاقات الدولية الجزائري يحي زوبير في في محاضرته التي نشطها مؤخرا في تزامن مع صدور لائحة مجلس الامن بمركز الدراسات الاستراتيجية بجريدة الشعب الجزائرية والتي لقي اهتماما كبيرا من طرف المراقبين، بان القضية الصحراوية لم تجد الاهتمام من طرف القوة المتنفذة سواء في واشنطن او في باريس لترفعها لعتبة الاهتمام الدولي بما يجب مقارنة بقضايا دولية اخرى مشابهة . وقدم الأستاذ يحيى زبير، المختص في العلاقات الدولية، والمحاضر في جامعة اوروماد مارسيليا بفرنسا وبعض الجامعات الأمريكية،عرضا مستفيضا وشرحا وافيا حول واقع وأبعاد وخلفيات الموقف الأمريكي تجاه القضية الصحراوية على ضوء صدور لائحة مجلس الأمن رقم 1871 التي تدعو كل من المغرب وجبهة البوليساريو لمفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة.[2]

في بداية حديثه، شدد المحاضر على عدالة كفاح الشعب الصحراوي، استنادا إلى مبدأ تقرير المصير، والاستفتاء، والمفاوضات وهي المبادىء الواردة في مواثيق الأمم المتحدة. وتبعا لذلك، فإن الأستاذ يحيى زبير أكد أنه ليس هناك بلد في العالم يعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وحتى، الآن، فإن كل من فرنسا والولايات المتحدة تحترمان الحدود الموروثة عن الاستعمار، وخريطة الصحراء الغربية لم تمس، حتى الآن، في حدودها عند نشرها في وثائقهما مهما كانت طبيعتها.

وأبدى الأستاذ يحيى زبير استغرابه وإندهاشه للتردد الذي ما زال يلاحظه عند الأمريكيين تجاه القضية الصحراوية، فهم يحرصون على هذا الفضاء من ناحيته التجارية والاستقرار، والتبادل الإقتصادي،

[1] نور الدين حشود،مرجع سابق.ص.88

[2] مفتاح السالك،"الصحراء الغربية والأجندة الدولية والموقف الامريكي".جريدة الحوار المتمدن،العدد1635،نشر 7-8-2006

إلا أنهم لا يفصلون في هذه المسألة، تاركين الأمر إلى عديد القراءات . وفي هذا الشأن، كشف الأستاذ يحيى زبير أن الولايات المتحدة لا تتحرك تجاه هذا الملف حتى تسجل بأن هناك تهديدا لمصالحها، وما دام الأمر حاليا، لا يثير لديها أي انشغال، فإنها تحبذ منطق الانسداد والجمود..ويعتقد الأستاذ الجامعي يحي زوبير أن الولايات المتحدة لازالت القضية الصحراوية بالنسبة لها قيد الدراسة المعمقة بعيدا عن تأثير جماعات الضغط واللوبيات الخاصة، التابعة للبلد المحتل الذي يريد فعلا أن يكون الموقف الأمريكي الصريح لصالحه ، وهذا لأهمية الإقليم الجيوستراتيجي وتأثيره المستقبلي في المنطقة،وأعتبر،البروفيسور يحيى زبير أنه من السابق لأوانه بلورة تصور معين حول نظرة الإدارة الأمريكية الحالية، بقيادة باراك أوباما، تجاه قضية الصحراء الغربية والحلول التي يمكن أن تقترحها لحل هذا الملف الذي طال أمده، رغم محاولات اللوبي الداعم للمغرب التأثير على الموقف الرسمي الأمريكي[1].وحسب المحاضر ،فإنه لا يمكن فهم ملف الصحراء الغربية بدون العودة إلى العقود الماضية، خاصة تلك المرتبطة بحقبة الاستعمار في المغرب العربي،حين فضل المغرب التخندق إلى جانب العالم العربي وموقفه المحايد من الحرب الباردة، بخلاف الجزائر،التي ساندت حركات التحرر في العالم،حيث كانت تعتبرالقطب المعادي للغرب، في ذلك الوقت،والموالي للاتحاد السوفيتي، وظل الرباط على مدى السنوات الطويلة رأس حرباء في التوجه الأمريكي لمد النفوذ واحتلال المواقع الحساسة في القارة السمراء والشرق الأوسط. وشيد هذا النظام بطريقة لا تترك المجال للرئيس الأمريكي للتحرك في الإتجاه المعاكس، وإيجاد منافذ عبور لبدائل آنية يفرضها منطق التغيير، وتقرها تداعيات الظرف والمرحلة. ووسط هذه الشبكة العنكبوتية ،إكتفى الرؤساء الأمريكيون بسياسة الأمر الواقع معطيين إشارات خضراء للمغرب في لعبة المناورة والتنكر لإستقلال أقدم قضية تصفية إستعمارعلى وجه المعمورة مما يفسر،حسب المحاضر،انحياز الغرب عموما، وأمريكا خصوصا، مع المغرب في قضية الصحراء الغربية هو ما، تترجمه المساعدات المقدمة للمغرب والمقدرة عام 2004 بما نسبته 72٪ من إجمالي المساعدات الممنوحة للدول المغاربية الثلاثة وارتفعت إلى 81٪ في سنة 2005 بما يعادل 58 مليون دولار، دون الأخذ بعين الاعتبار المساعدات الأخرى نظير الدور الذي لعبه المغرب في الحرب الباردة، سابقا وحاليا، ضد التيار الإسلامي، وذلك من وجهة نظر واشنطن.[2]

[1] نفس المرجع السابق

[2] عبد الله المعتصم،"موقف امريكا من الصحراء تمرين دبلوماسي".جريدة "هسبريس"الكترونية يومية نشر في 18افريل 2013

في الأخير يمكن قول أن قضايا الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان في الجزائر وكذا المسألة الفلسطينية والصحراوية وقفت حاجزا أمام العلاقات الجزائرية الأمريكية، وجعلت من البلدين مختلفين حول هذه المسائل فالديمقراطية في نظر الولايات المتحدة لازالت غير مطبقة في الجزائر خاصة في فترة التسعينيات أثناء الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر وبقيت تقارير الأمم المتحدة تنتقد الجزائر فيما يخص حقوق الإنسان وأن تحقيقها لايزال منعدما داخل المجتمع الجزائري،وكذا المسائل التي لم تتلقي الآراء فيها من كلا الجانبين الجزائري الأمريكي وأهمها القضية الفلسطينية والصحراوية ذات الإهتمام المشترك بين البلدين باعتبار الولايات المتحدة تدعم إسرائيل سياسيا وإقتصاديا وأمنيا وهي حليف دائم لاسرائيل، لا يهدف الى تحقيق السلام بين الطرفيين أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ،ليكون لصالح أمريكا التوسع في منطقة الشرق الأوسط .فقد لجأت الولايات المتحدة لإستخدام هذه المسائل كورقة ظغط على الجزائر لتقديم تنازلات لصالحها.

فبالرغم من التعارض الجانبي للبلدين في مختلف القضايا السابقة الذكر إلا هناك في الواقع توجد علاقات جيدة ومتقاربة بين البلدين مما يساعد ذلك في تعميق العلاقات الثنائية ،ففي واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية فقد تم تجاوز هذه العقبات ،لأن الأمر يتعلق بمواقف ثابتة لكل منهما اتجاه قضايا حساسة .

في نهاية دراستنا الأكاديمية لموضوع العلاقات الجزائرية الأمريكية التي شكلت محور اساس في منظور العلاقات الدولية، بحيث تحكم العلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات الثنائية بين الدول عدة متغيرات، تجعل من هذه العلاقة أن تتطور أو العكس، فالبيئة السياسية الدولية في عمومها لا تعرف سكونا ولا هدوءا، فهي تفاعلية بطبيعتها وقد يجد طرف من أطراف اللعبة السياسية نفسه موضع اهتمام بعد طول نسيان أو تجاهل، وقد تفقد أطراف أخرى أهميتها ورونقها وتصدرها لحين من الدهر، وفي كل الأحوال تكون الأسباب وراء هذه الحالة إلى معطيات ومتغيرات دولية جديدة.فالبنسبة للعلاقات الجزائرية الامريكية فقد كانت بدايتها الإعتراف بكيان مستقل (الولايات المتحدة الامريكية سنة 1776) من طرف الجزائر.

وفي معالجة الإطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية على مستوى نظريات العلاقات الدولية ، كانت هناك مواقف مختلفة للجزائر إتجاه السياسة الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي والإنتقال من الثنائية القطبية الى الأحادية القطبية ، وتأثير النظام الدولي على العلاقات الثنائية .

وعند تركيزنا على أهم المحطات التي مرت بها العلاقات الجزائرية الأمريكية يتوجب علينا ذكر دخول الجزائر في مرحلة إنتقالية سنة1990والتي شهدت فيها البلاد أزمة امنية إزاء إلغاء الإنتخابات التشريعية سنة 1992، مما جعلت العلاقات منقطعة النظير وبقيت فيه الولايات المتحدة كملاحظ للاوضاع الداخلية أنذاك وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الذي كان الحدث البارز في تاريخ العلاقات الجزائرية الأمريكية، بحيث تغيرت نظرتها بعد الهجمات إتجاه العالم العربي والإسلامي .

كما جسدت مساهمة الجزائر العالمية في مكافحة الارهاب من خلال مشاركتها الفعالة في اطلاق المنتدى العالمي لمكافحة الارهاب بنيويورك الذي تعد الجزائر من اعضائهاالمؤسيسين، كما في المجال الاقتصادي لاتزال الولايات ا لمتحدة الامريكيةالزبون الاول للجزائر.

فقد ترجم الحوار الإستراتيجي الجزائري الأمريكي الذي ضم الجوانب السياسية والإقتصادية والأمنية والعسكرية ، الإرادة المشتركة لكل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في تأسيس إطار منظم ومهيكل للعلاقات العميقة بين البلدين والتي تهدف إلى تكثيف التعاون الثنائي والتشاور في جميع المجالات وكل القضايا الدولية.

ولعل الإهتمام الواسع للولايات المتحدة الامريكية بالجزائر كون هذه الاخيرة تتمتع بموقع جيوإستراتيجي مهم والتي تعتبر بوابة أفريقيا للعالم الغربي فالولايات المتحدة تسعى لتجنب تكرار تجربة الحليف الضائع (إيران سابقا) مع الجزائر، اين اصبح هذا الإهتمام منصب نحو مصالح واهداف خفية ترمي إليها الولايات المتحدة لزيادة نفوذها في منطقة شمال أفريقيا والجزائر خاصة.

وفي اطار إستعراض اهم المسائل والنقاط التي تتعارض فيها مواقف البلدين بحيث تتخذ كل منهما موقف معين، يمكن إجمالها كعقبات تعجز حركية العلاقات الثنائية بحيث قضية الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان لجأت إليها الولايات المتحدة كأدوات ظغط على الجزائر من أجل تحقيق تنازلات لصالحها ، بالإضافة الى كون الموقف الجزائري من القضيتين الفلسطينية والصحراوية الذي لا يتوافق مع الرؤية الامريكية، لذلك تسعى الولايات المتحدة الى تكريس إمكانياتها الدبلوماسية والإقتصادية من اجل الظغط على الجزائر لتقليل من حدة التباين والإختلاف مع الموقف الأمريكي إتجاه هذه القضايا الحساسة.

وفي نهاية دراستنا يمكننا إستخلاص ان نقاط الإختلاف المذكورة سابقا لا يمكنها ان تعيق من مسار العلاقات الجزائرية الامريكية ، ففي واقع هاته العلاقات يبقى هذا التعارض جانبي ولا يحيل دون تحقيق التقارب بين البلدين، فهذا يرجع لرؤية كل منهما إتجاه هذه المسائل المشتركة.

ويبقى مستقبل العلاقات الجزائرية الامريكية له إرتباط وثيقا بمدى التقارب بينهما وتجسيد إستراتيجيات الحوار والتعاون في معظم المجالات التي تهدف الى تعزيز الثقة بين البلدين ، والذي يعكس طبيعة سلوكيات السياسة الدولية في علم العلاقات الدولية .

قائمة المراجع

أ)الكتب:

1)السيد ولد اباه،**عالم مابعد 11سبتمبر2001.الإشكلات الفكرية والإستراتيجية** ،الدار العربية للعلوم،لبنان،2004،ط1.

2)بلحبيب عبد الله،**السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة1992-1997**.دار الراية للنشر والتوزيع،عمان، 2011.

3) بويل فرانسيس،**مستقبل القانون الدولي والسياسية الخارجية الامريكية** ،سلسلة الدراسات القانونية،مركز الدراسات العالم الإسلامي.مالطا،1993،ط1.

4) لعربي إسماعيل،**العلاقات الدبلوماسية** بين **دول المغرب العربي والولايات المتحدة الامريكية**.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1978.

5) نايت قاسم مولود قاسم،**شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة1830**.دار البعث للنشر والتوزيع،الجزائر،1985،ط1.

6)شريط عبد الله،**حوار ايديولوجي حول المسالة الصحراوية والقضية الفلسطينية**.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982.

7)فرحات جمال،**السياسة الامريكية في الجزائر:نشاتها،تطورها،أثارها**.دار الريحانة للكتاب،الجزائرنصص229-240.

ب)المقالات:

1) القرعان خالد سليمان،**الصحراء الغربية في العلاقات الجزائرية-الامريكية**.العدد997-25.10.2004.

2) السالك مفتاح، "**الصحراء الغربية والاجندة الدولية والموقف الامريكي**".جريدة الحوار المتمدن.العدد1635.نشر 7-8-2006.

3)) المعتصم عبد الله،"**موقف امريكا من الصحراء تمرين دبلوماسي**".جريدة هسبريس إلكترونية ،نشر في 18-4-2006.

4) بناصر حنان،**الإستراتيجية الأمريكية اتجاه المغرب العربي**.4-2-2006

5)جرجس فؤاد،**السياسة الأمريكية اتجاه العرب:كيف تصنع؟ومن يصنعها؟**مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،5-6-2001.

6)ج.ياسمين،**أربع مجموعات لتعزيز التعاون الامريكي الجزائري**.

7) دياب احمد،**المغرب والجزائر:تداعيات الخلاف حول الصحراء الغربية**.مجلة الاهرام الرقمية،7-11-2004.

8) كريمي نذير ،"**سفير فلسطين يشيد بدور الجزائر إتجاه القضية الفلسطينة**".جريدة المسار العربي،يومية،29-11-2011.

9) مكارم ابراهيم،**أمريكا وحقوق الإنسان:شعار وتطبيق**.الحوار المتمدن،العدد3475. -9-2.2011.

10)) محافظي رضا،**القضية الفلسطينة"الجزائر تعانق فلسطين**" جريدة الحوار المتمدن،العدد1518.نشر يوم12-4-2006.

11) نقولا ناصر،**مراجعة مستحقة للعلاقات الأمريكية الفلسطينية**.14-11-2011.

12)حجازي مسعود،**أمريكا وأزمة الديمقراطية في العالم العربي**.الوفد المصرية،يومية إلكترونية،العدد4323،لندن، 21،ماي، 2001.

13)حسنين توفيق إبراهيم،**امريكا والديمقراطية في الوطن العربي**.مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2010.

14)صايج مصطفى،**العلاقات الجزائرية الأمريكية** .يومية البلاد الجزائرية.

15)عواد نور الدين،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطنية**.مجلة الركن الأخضر،24-5-2011.

16)سني محمد أمين،**المدركات الإستراتيجية الأمريكية إتجاه الجزائر**.مركز الشرق العربي للدراسات الإستراتيجية والحضارية،يومية الحوار الجزائرية،2010.

17)رايس مراد،**علاقات عسكرية قوية بين الجزائر وأمريكا**.(ب،س،ن).

18) خشيب جلال،**التوجهات الكبرى والإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة**.الحوار المتمدن،2012.

19) بدون مؤلف،"**أمريكا وإسرائيل :جدوى سياسة تحالف** ".شبكة النبأ المعلوماتية،نشر في يوم2-1-2012.

20)بدون مؤلف،**ديمقراطية امريكا**.القدس العربي،يومية سياسية مستقلة،23-6-2012.

21)_،**العلاقات الجزائرية الأمريكية تشهد قفزة نوعية**.جريدة المجاهد،يومية إخبارية وطنية،الجزائر،2010.

22)تصريح وزير الطاقة والمناجم "شكيب خليل" امام مجلس الأعمال الأمريكي الجزائري.

23)تصريح وزير الصناعة وترقية الإستثمارات ."حميد طمار".نشر في صوت الاحرار.

ج)مواقع من الإنترنت:

1)ابو يونس هشام صدقي،"**الجزائر القلب النابض لكل فلسطيني**".نشر يوم4-24-2012على الموقع :

.www.amad.ps/arabic§action details121470.

2) العرقان عبد الرحمان،**السياسة الخارجيةالأمريكيةبعد11سبتمبر2001**.على الموقع:http://openxdot.jo/www/delivery/ck.php

3) الخطيب محمود علي،**الولايات المتحدة الامريكية وقضية الديمقراطية في العالم العربي**.على الرابط التالي:www.kotobarabia.com

4)بدون مؤلف،"**الدعم الأمريكي لإسرائيل**".على الرابط التالي: http/pwww.salestine.infoo.infoo./arabic/sallttoday reprtes/2006.

5)_،**الجزائر تحققا فائضا في الميزان التجاري مع أمريكا**.من موقع الإذاعة الجزائرية:

www.aljazairya.dz

6)_،**منطق الدعم الأمريكي لإسرائيل**.معهد الإمام الشيرازي .واشنطن،على الموقع التالي:

www.siironline.com;

د)مذكرات:

1)حشود نور الدين،**العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992–2004**.(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية)،(دراسة غير منشورة)،جامعة منتوري ،قسنطينة،الجزائر،2004.

الملخص

وفي معالجة الاطار التاريخي للعلاقات الجزائرية الامريكية على مستوى نظريات العلاقات الدولية، كانت هناك مواقف مختلفة للجزائر اتجاه السياسة الامريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي والانتقال من الثنائية القطبية الى الاحادية القطبية، وتأثير النظام الدولي على العلاقات الدولية.

وعند تركيزنا على اهم المحطات التي مرت بها العلاقات الجزائرية الأمريكية يتوجب علينا ذكر دخول الجزائر في مرحلة انتقالية سنة 1990 والتي شهدت فيها البلاد ازمة امنية إزاء إلغاء الانتخابات التشريعية سنة 1992، مما جعلت العلاقات منقطعة النظير وبقيت فيه الولايات المتحدة كملاحظ للاوضاع الداخلية أنذاك.

الكلمات المفتاحية

العلاقات الجزائرية الامريكية . المجال السياسي ، الاقتصادي ، الامني، التبادل التجاري، الانتخابات التشريعية، الصراع الشرقي الغربي.